

# الشمس في الأندلس بكتف الأعمى

أو

تاريخ المجاعات في مصر

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي المقرئ

المتوفى سنة ٨٤٥ هـ

دار ابن الجليل

SP  
C  
96  
M



## أيها القاريء الكريم

المارد العربي يحطم قممه ايحتل مكانه تحت الشمس ،  
ويعود الى المساهمة في بناء الحضارة الانسانية . والاستعمار يسير  
الى نهايته المحتومة تحت ضربات الشعوب ، دون ان تنفعه حشود  
أساطيله الجوية والبحرية ، وتجمعاته العسكرية . كان من قبل  
لا يحتاج الى اكثر من « زاهدي » أو « نوري السعيد » حتى  
يوطد دعائم استناره للشعوب . ولكنه اليوم لم يعد يغنيه لا زاهدي  
ولا ألف زاهدي ، فجمع قراصنته من كل حذب ولون ، وكشر  
عن أنيابه بكل صفاقة ، وغدا وجهاً لوجه أمام الشعوب المنتفضة .  
ليس « ذنب » مضر ، في نظر المستعمرين ، انها أمت قناة  
عربية ، وحطمت وكرأ من أوكار الاستعمار فقط ، بل ذنبها  
أنها ارادت الحياة لشعبها ، وسعت لبناء مراقفها الحيوية ، وثمرت  
عن سواعد ملايينها لتبني السد العالي بأموال عربية وأيدٍ عربية ،  
تأ يفسح لها مجال الظفر في معركة التصنيع ، ورفع مستوى حياة  
جماهيرها ، وبناء مستقبل وضاء ينقذها من جائحات أصابتها فيما  
مضى ، وسيحدثنا المقرئ عن بعض مآسيها وفواجعها وآلامها  
في هذا الكتاب الذي نسوقه اليك .

ان معركة القناة معركة العرب ، انها معركة التحرر من  
الاستعمار والذل واليؤس والجهل . انها معركة عادلة نخوضها بكل  
إيمان وبطولة وتضحية ، تدعنا فيها مئات ملايين الاحرار في العالم .  
اننا نؤمن اننا جديرون بحمل

إهداء ٢٠٠٧

دار ابن الوليد

الدكتور / عبد الغنى أبو العينين  
جمهورية مصر العربية





# المقريزي

في

« اغانة الامة بكشف الغمة (١) »

بقلم : الدكتور بدر الدين السباعي

ما يزال جانب عظيم من تراثنا الفكري يرقد في بطون الكتب وكهوف المكتبات ، دون ان يقدر له الوصول الى أيدي الجماهير العربية . ورغم النكبات المتوالية التي نزلت ببلادنا العربية وشعبنا العربي ، ورغم تلف العظيم العظيم من الكتب والمؤلفات القيمة ، فما تزال مكاتب كثير من عواصم الدول المعاصرة تحتضن العديد من المخطوطات العربية النفيسة التي تشكل ركناً هاماً من تراثنا الفكري العظيم . ومن جهة اخرى ، فما يزال كثير من كتابنا ، وأدبائنا ، وعلمائنا يعض طرفه ، قصداً ، أو جهلاً ، أو تقاعساً ، عن التطلع الى هذا التراث ، والاهتمام به ، ودراسته ، وعرضه من جديد على الناشئة .

## (١) مصادر البحث :

- ١ - تاريخ الممالك البحرية... للدكتور علي ابراهيم حسن
- ٢ - مصر في العصور الوسطى « « «
- ٣ - طبقات المجتمع الإسلامي : للدكتور منير العجلاني .
- ٤ - موجز الإقتصاد السياسي : للدكتور أحمد السمان .
- ٥ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي .
- ٦ - موجز الاقتصاد السياسي : أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي .
- ٧ - السد العالي : المركز الثقافي للشرق الاوسط .



العربية التي هي بحاجة قصوى اليه ليقوى إيمانها بماضيها الفكري  
المثرف ، ولتستعين به على شق طريقها الجديدة الى حياة فكرية  
عربية انسانية . واذا كنا نجد في الظروف القاسية التي ألمت  
ببلادنا وشعوبنا ، وصرفتنا رداً من الزمن عن الاهتمام الجدي  
بماضيها الفكري ، بعض العذر سابقاً ، فليس لنا الآن شيء من  
العذر في تقاعسنا وإهمالنا المريب . لقد سبقنا المستشرقون الاجانب  
الى دراسة عدد كبير من مؤلفاتنا العربية . ويعود الى كثير منهم  
فضل العناية بها ، وتعريف العالم عليها في غير تشويه أو طعن .  
ولكن بعضاً منهم أساء الى بعضها الآخر فأخطأ الفهم وأساء التعليل  
وقلل من أهميتها ؛ لذلك كان على العرب أنفسهم ان يحتضنوا تراثهم  
الفكري ، ويتناولوه بالدرس والتحقيق العلمي ، ويعرضوه على  
العالم في حلة قشية واضحة . وليس تعدد الاهمال والتقاعس غير  
ضرب من التآمر مع المستعمرين الذين يريدون إبقاء الهوة عميقة بين  
جماهيرنا العربية وتاريخنا الفكري العظيم ، لتبقى « مأخوذة » « بعجائب »  
الحضارة الرأسمالية المعاصرة ، ولتبقى . بالتالي ، خاضعة لتأثير أرباب  
تلك الحضارة التي أرادوها ان تعيش على امتصاص دم الشعوب ،  
واققارها وتجهلها . لقد أصبحت معركتنا التحررية اليوم بحاجة أكثر  
من أي وقت مضى ، الى نضال فكري جبار ، يستمد حياته من  
حياة جماهيرنا ، وجماهير العالم ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجدنا  
الفكري السالف .

• • •

لم يكن المقرئ ، في كتابه هذا ، مجرد مؤرخ للمجاعات في

مصر . فهو ، لو أراد التأريخ لذاته ، لأرّخها مطولا كثيراً ، وضمّنها  
كتبه التاريخية الهامة الكبرى ، أمثال المواعظ والاعتبار بذكر  
الخطط والآثار ، والسلوك لمعرفة دول الملوك ، وعقد جواهر  
الاسقاط في ملوك مصر والفسطاط... ولكنه أراد الحديث عن  
المجاعات في مصر ، ليصور لنا ملاقته الجماهير المصريه من ضروب  
الحن والمآسي ، في غفلة ممن تربوا على العروش ، الذين فصل  
الكثير الاعظم ما بينه وبين الشعب ، وجعل كل همه جني الاموال  
والاكتثار منها ، والاحتفاظ بمراكز الحكم بها كانت الوسيلة والطرق ،  
ومها كانت الآلام والمصائب التي تحمل بالجماهير .

ولم يكتب لنا المقريري عن الجماهير في محتها فحسب ، بل  
حاول ان يدل الجماهير على الاسباب التي اتت بها الي الاوضاع  
المفجعة ، ويضع يدها عليها واحداً بعد واحد ، حتى تلمس الطريق  
السوية التي تنقذها من الوقوع مجدداً في أمثال تلك المآسي القاتلة .  
ولو ان المقريري أراد مرضاة « السادة الاعلىين » ، لاستطاع بكل  
سهولة ارجاع المجاعات الى ارادة خارجة عن ارادة الانسان ، والى  
اسباب طبيعية ، لاحول للجماهير معها ولا قوة ، مما يدفعها الى الخضوع  
والاستسلام ، ويصرف نظرها عن السبب الحقيقي الممثل بلحم اولئك  
« السادة » ودمهم وعظهم . ولكنه أبى ذلك كله ، واستمع الى صوت  
ضميره ، وعدّد الكثير من المجاعات ، وأعطى صوراً عديدة لها ، ثم  
اخذ يستقصي أسبابها استقصاء العالم المحض المؤمن بمجاهيره . ولم  
يلبث ان انتهى الى تلك الاسباب التي تجرّم أولى الامر ، الغافلين  
عن مصالح العباد ، والغارقين في ملذات الدنيا وعيشتها . ثم هو لا يخشى



عند الانتهاء الى ما انتهى اليه ، غضبة سلطان ، أو نقمة أتابك ، أو  
سطوة أمير .

لقد قيل ان السبب الذي دفع المقرئ الى وضع هذا الكتاب  
هو فقدته وحيدته في عام ٨٠٦ هـ ، نتيجة اصابتها بالطاعون الويل الذي  
أعقب احدى فترات المجاعة الطويلة الحادثة بمصر بين عامي ٧٩٦-٨٠٨ هـ .  
نعم قد يكون لهذا الحادث أثره ، ولكنه ليس كل شيء . فهو  
لو لم يكن الدافع اليه كرهه فساد أولى الامر وظلمهم ، وجبهه  
للجماهير ، وانطواء صدره عن نفس كريهة انسانية ، آلتها مآسي هذه  
المجاعة التي عاشها بنفسه ، وأبصر ويلاتها بذاته ، لاكتفى بذكر  
الحوادث عارضاً ، وقنع بإيراد بعض الاسباب الطبيعية التي لاتنال  
شيئاً من سلوك السلاطين والولاة والوزراء ، وجملة من ييدهم الامر ،  
وهم على ما نعلم من حب للبطش والاستبداد ، ومن المحلل كل وازع  
فيهم . ونلمس صواب هذا الرأي فيما أورده المقرئ في مدخل  
كتابه « وبعد فانه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه باخلق  
أنواع العذاب المهيئ .. فعزمت على ذكر الاسباب التي نشأ منها  
هذا الامر الفظيع ، وكيف تهادى بالبلاد والبياد هذا المصاب الشنيع .. »  
كما يتبدى بوضوح أعظم عندما يقسم الناس المسئولين الى فئتين ،  
ويضع نفسه في الفئة الاولى التي يقتضيها الواجب الاقتصاب ضد  
مثالب الفئة الثانية : « فأنعم على قوم ، فأوقفهم على ماخفي من بديع  
صنعه ، ووقفهم لاتباع مدارس من شريعته ، وآتاهم بياناً وحكماً ، وألهمهم  
معارف وعلماً ، وأبدع في أقوالهم ، وسددهم في أفعالهم ، حتى بينوا  
للناس أسباب ما نزل من المحن ، وعرفهم كيف الخلاص بما حل



بهم من جليل الفتن . وأضل آخرين ، فأكثروا في الأرض الفساد  
وأملى لهم حتى أهلكهم بطغيانهم العباد والبلاد ... »

وقبل ان تتناول هذه الرسالة بالبحث لتبيان قيمتها العلمية  
إجمالاً وتفصيلاً ، لابد من عرض لمحة تاريخية عن الزمن الذي  
عاشه المقرئزي ، ومن الامام ببعض خصائص دولة المايك التي  
سادت مصر مايقرب من ثلاثة قرون .

• • •

ولد المقرئزي في عام ٥٧٦٦ هـ . وتوفي في عام ٨٤٥ هـ . فهو عاش اذن تسعاً  
وسبعين عاماً . وهو عمر مديد ، طوى كثيراً من الاحداث ، وتقلب خلاله  
على مناصب الدولة ، كثير وكثير من السلاطين ، والخلفاء ، والأتايبك  
والقادة ، والامراء .. عاش المقرئزي جانباً من حياته معاصراً لدولة  
المايك البحرية ، كما عاش شطرها الآخر في عهد دولة المايك  
البرجية . وهما دولتان تكادان تكونان اغرب دولتين تحكما في تاريخ  
مصر رداً من الزمن غير قصير . اذا امتد حكم الاولى مائة وستاً  
وثلاثين عاماً ( ٦٤٨ - ٧٨٤ هـ ) . وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً  
( ٧٨٤ - ٩٢٣ هـ ) ، وولى الحكم في الاولى خمس وعشرون سلطاناً  
وفي الثانية ثلاث وعشرون سلطاناً .

لم يكن المايك سوى أرقاء يبعوا في المجتمع الاسلامي من الخلفاء  
أو الوزراء أو القواد أو السلاطين وغيرهم من أولي الأمر ، وأهل المكانة  
واليسر . كانت النخاسة أربح تجارة . فيختطف الناس ، أو يبيعهم أهلهم ،  
أو يؤسرون ، أو يشترون من بلاد آسرة لهم ، ثم يحملهم النحاسون  
إلى سوق النخاسة الرائجة في الشام والعراق ومصر . . حيث



يباعون مع السلع . ولم يعض زمن يسير على نشوء الامبراطورية  
الاسلامية حتى كانت طبقة الأرقاء والموالي ذات عدد كبير ، وتلعب  
دوراً هاماً في الصراع الطبقي القائم بين الحاكم والمحكوم . ولما  
ضعفت سلطة الخلفاء العباسيين ، وانصرفوا عن الاهتمام بشئون  
الشعب ، وانزلوا عنه ليغرقوا في ملاذاتهم وارضاء اهوائهم ،  
وانقطعت كل صلة بين الحاكم والمحكوم ، وخاف السادة غضب  
الشعب وثورته العاتية ، لجأوا الى الاكثار من ابتياع الممالك ،  
واستجلبوا غرباء الديار من كل حذب وصوب ، وسلموهم زمام  
السيف ، وألقوا حرسهم وجيشهم منهم ، ليكون أداة قمع ماضية  
ضد الشعب الذي يريد وضع حد لبؤسه ، وترفع السادة الأعلى .  
ولم يلبث سادة مصر من الطولونيين ، والأخشيديين ، والفاطميين ،  
والأيوبيين ان اتبعوا طريق من سبقهم . فاكثروا من شراء الممالك  
ليكونوا حماة ، وعدتهم ، وموطدي اركان دولتهم . ثم لم يلبث ضعف  
الخلفاء والسلاطين المتماذي ، وابتهادهم المستمر عن الشعب ، أن  
أفسح المجال رجباً أمام تطلع الممالك انفسهم الى السلطة ، فسعى  
هؤلاء حثيثاً اليها ، ليشبعوا رغبتهم في التربع على كراسي الحكم ،  
والتحكم بسيادهم السابقين ، وأهل البلاد المستضعفين . فكان لهم  
ما أرادوا ، واغتصبوا الحكم ، واسسوا دولة الممالك .  
كان الممالك ، بمصر المملوكية ، يؤلفون طبقة ارسقراطية  
خاصة : امتنت صناعة الحرب ، واستقلت بها . وتسلمت دفقة  
الحكم ، وحالت بينها وبين وصول المصريين اليها ، اللهم الا وزارة  
القلم أحياناً ، وبعض الادارات البسيطة . وقد جعل الممالك حياتهم خاصة بهم .



وابتعدوا عن الشعب ولم يختلطوا به ، كلهم شعور انهم غرباء عن هذا الوطن ، بعيدون عن ذلك الشعب . دفعتهم الى هذه البلاد ظروف مستقلة عن ارادتهم . فليست هنالك أية رابطة أو جامعة تربط وتجمع بينهم وبين الشعب الذي يساكنوه ، الا بقية باقية من رابطة الدين ، دفعتهم الى الذب عن الديار ضد الصليبيين والتتر والمغول ، وجعلتهم يكثرون من بناء المساجد والقصور والبيمارستانات . غير أنهم في معاملتهم الخاصة ، لم يكونوا ليتورعوا عن أتيان أبشع المنكرات والتعسف ، وارتكاب اشد الموبقات والمظالم . يؤذون الناس ، ويهرقون الدماء ، ويصادرون الاموال ويفعلون كل شيء ، دون اكتراث بأبسط المبادئ الانسانية (١) . كان همهم ان يحافظوا على ملكهم . وكل أمير يرى الكفاءة في نفسه ليكون يوماً سلطاناً . ولا يحول بينه وبين السلطنة إلا هذا: السلطان الجالس . فلا بد من خلعه ، أو ابعاده ، أو قتله ، أو حبسه ، حتى ينخلو المسكان له فيجلس فيه بذاته ، او يسوق اليه انساناً ضعيفاً ليس له من الأمر شيء ، فيجعل من نفسه وصياً عليه ، مديراً لشئونه . كانت المؤامرة ، والفس ، والخديعة ، والرشوة ، والقوة ، أسساً لا بد منها للوصول الى السلطنة ، وضرب الخصوم .

(١) يقول القريري في خطته « ج ٢ . ص ٢١٤ » :

« ... وصارت الممالك السلطانية أرذل الناس ، وأدنام ، وأخسهم قدراً ، وأشجعهم نفساً ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم اعراضاً عن الدين . ما فيهم الا من هو أذن من قرد ، وألص من قارة ، وأفسد من ذئب . لا جرم ان خربت أرض مصر والشام من حيث يصب النيل الى مجرى الفرات ، بسوء إيلة الحسكام ، وشدة عبث الولاة ، وسوء تصرف أولي الامر... »



وطبيعي ان وصول الراغب بها اليها يستتبع ، في كثير من الاحيان ، استبدال العناصر الاخرى التي تساهم في تحمل اعباء الحكم . ودولة هذا شأنها ، وهذه طرائقها ، وتلك اهداف المتنافسين فيها ، تجعل الشعب في واد وهي في واد آخر . وتجعل مصالح الناس المحكومين ، والاهتمام بها ، امراً لا يعن على بال ، ولا يحظنى بالانتباه والتقدير اللازمين . فيعيش الشعب هملاً بلا راع ، وان اكثر الرعاية ، ويحصى حياته على سجيته دون عناية أو رعاية . فلا غرو اذا اختلت أمور الدولة ، واضطرب الأمن ، وكثرت الفتن ، وسيطر الجهل ، وعم الفقر ، واستشرى الاستئثار ، وساد الظلم ، وكثر الايقاع بالناس ، وحرىاتهم وأموالهم . ولا غرو اذا أهملت الشؤون العامة ، واستبعدت الاصلاحات الضرورية غالباً ، وهجر الريف سكانه أحياناً ، وكسدت التجارة والصناعة والزراعة ، في غالب الاوقات ، وازدادت الضرائب الاقتصادية ، وتعددت المجاعات ، واستفحل خطبها ، وعظمت ضحاياها ومآسيها (١) .

(١) اذا استعرضنا حياة سلاطين دولة المماليك البحرية ، الممتدة بين عامي ٦٤٨ - ٧٨٤هـ ، نجد ان سلاطينها الذين بلغوا ٢٥ سلطاناً ، قد انتهت حياتهم على الشكل الآتي :

٧	المقتولون أثناء توليهم السلطة
٤	المقتولون بعد العزل والهروب
٧	المعزولون ( ٢٠ - ٣ قتلوا بعد العزل )
٢	الهاربون ( ٣ - ١ قتل بعد الهرب )
٥	الذين ماتوا وهم على كرسي السلطنة

كما درس الاستاذ « فيت » تراجم ٢٢٥ موظفاً كبيراً في عصر المماليك ، فوجد ان ٨٤ منهم اعدموا ، و ٥ ماتوا في السجن ، و ٢ ماتا في الخارج بعد الخروج على السلطان الحاكم ، و ١٦ ماتوا في قتال المدر ، و ٨٨ ماتوا موتاً طبيعياً أثناء توليهم الوظيفة ، و ٦ احيلوا الى التقاعد ، ولم يستطع ان يجمع البيانات الكافية عن ١٦ منهم . « تاريخ المماليك البحرية ص ٢٩٤ » للدكتور علي ابراهيم حسن .



ليس لدينا الآن من التفاصيل الدقيقة عن الوضع الاقتصادي الذي ساد عهد الممالك ومن سبقهم ، ما يسمح لنا بإيجاد التعليل الواضح الكافي لقيام هذه الدولة واستمرارها في البقاء طوال تلك المدة ، وبيان التناقضات التي كانت تمزقها وتبعدها عن الاستقرار اللازم . كل ما نعلمه أن أدوات الإنتاج كانت بسيطة ، فهي في الريف لاتعدو المألوف من المحاريث اليدوية واوائل الزراعة الاخرى البسيطة . وفي المدينة يسود الإنتاج الحرفي مع أدواته البسيطة ، وتمركزه الضعيف ، ورأسماله القليل . ويستتبع هذا النوع من الأدوات قيام طبقات اجتماعية منسجمة معه . فجاهير الفلاحين يستثمرها النظام الاقطاعي . وجاهير الشغيلة في المدن يستثمرها أرباب الصنائع والمهن والتجار الكبار ، والمرايون ، وأرباب الدولة . ان طبيعة نظام الحرف القائم عن التبثر ، والتباعد ، وضعف القوى الانتاجية ، وقلة اليد العاملة المتجمعة في المصنع الواحد ، وعدم انتشار الوعي بين الجماهير ، وبقاءها مبعثرة القوى ، مشتتة الارادة ، تبعاً لتبثر القوى الانتاجية ، لا يخلق قوة نضالية موحدة فعالة امام المستثمرين . واذا وجدت تحت تأثير الظروف العنيفة ، فلا يعدو اثرها احداث هزة عابرة ، او استبدال وجه بوجه ، او اسم باسم ، او حكومة بحكومة . أما الاستثمار بشكله التي تتفق والمرحلة الاقتصادية المعينة ، فيبقى كما كان ، ويبقى المجتمع عاجزاً عن الانتقال من مرحلة الاقطاع الى مرحلة الرأسمالية مثلاً . فاذا لم يخلق تلك القوة النضالية الموحدة ، فقد يسود اليأس النفوس ، وتضعف الروح الثورية العامة ، ويكثر انطواء الانسان على نفسه ،



فلا يمتد تفكيره الى ابعد منها : وقد يستسلم للامور الغيبية ، واجدأً  
فيها خير عزاء عن شقائه المادي في هذا العالم الفاني . وهذا  
الوضع هو الذي يفسر لنا احياناً كثيرة ، سر بقاء الحكومات  
العاتية زمناً طويلاً ، وعدم تأثر الجماهير بموت هذا السلطان أو  
قتل ذلك الوزير ، أو عزل هذا الوالي .

• • •

أول ما يده القارىء لدى قراءته الصفحتين الاولىين من مدخل  
الكتاب ، هذه الروح العلمية التي يأخذ المقرئ في نفسه بها ، وتلك  
الاسس المادية التي يعتمد عليها في رسالته . فهو يأخذ بمبدأ السببية ،  
ويتنكر لمبدأ القدرية . فالجاعات وأمثالها ، ليست شيئاً مفروضاً على  
الانسان من عل ، ينزل بأمر ، ويرتفع بأمر . كما انها ليست ناجمة عن  
جهل الطبيعة وعماهاء ، دون ان يكول للانسان نصيب بها . بل هي  
ظواهر مادية اجتماعية ، لم تلازم البشر دائماً ، ولكنها تقع آناً ،  
وتنقطع آناً آخر . تقع عندما تتجمع أسبابها ودواعيها ، وتنقطع  
عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي . ان كل شيء خاضع للتطور ،  
يولد وينمو ويموت . تتجمع أسباب كافية لخلق حادث فيخلق ويتطور ،  
ثم تتجمع أسباب تلاشيهِ فينحل ويندثر . ف « ظن الناس ان هذه  
الحزن لم يكن فيما مضى مثلاً ، ولا مر في زمن شبيهها » ، ويقولهم انه  
« لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها » لا يقومون  
على أسس صحيحة . واعتقادهم هذا خاطيء من اساسه ، لجهلهم ان  
تلك الحوادث عوارض لها أسبابها ، ولغفلتهم عن معرفة تلك  
الاسباب . « فاذا تأملنا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفناه من



أوله الى غايته ، عرفنا ان ليس بالناس سوى سوء تدبير الزعماء  
والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد . وبعد ان يعد  
بكشف تلك الاسباب ، ويان دواعي تمادي هذا المصاب الشنيع  
بالبلاد والعباد ، يعد أيضاً بوصف العلاج ، وما يزيل هذا الداء ،  
ويرفع البلاء . « فالامور كلها ، قلها وجلها ، اذا عرفت أسبابها ، سهل  
على الخير صلاحها » .

هذه الروح العلمية ، وهذه القاعدة العلمية العامة ، تلازم المقرئ في  
في تفاصيل كتابه ، مما يجعل له قيمة علمية كبيرة ، طالما بقيت  
منصورة ، وظلت مجهولة من القراء العرب .

يبدأ المقرئ بسرد المجاعات التي اصاب مصر قبل الاسلام  
وبعد نشوئه . فيذكر قرابة ستاً وعشرين مجاعة ، وقع ست منها  
قبل الاسلام وعشرون بعده ، حتى تاريخ ترتيب هذه المقالة الواقع  
في ليلة من ليالي المحرم من عام ثمان وثمانمائة هجرية . ولا شك ان  
المقرئ لا يذكر تلك المجاعات على سبيل الحصر . فهناك مجاعات  
اخرى لم تذكر ؛ كما انه لا يجعل غايته من ذكر المجاعة دقة  
الوصف ، والاطناب فيه ، بل يهتم بالانتقال من المجاعات الى تسقط  
أسبابها ، ولا سيما الاخيرة منها ، الى ذكر العلاج الذي يكشف  
غم الناس ، ويرفع البلاء عنهم .

فاذا انتقل الى تعدد الاسباب حصرها فيما يلي :

١ : - الآفات السماوية . كقصور النيل بمصر ، وعدم نزول  
المطر بالشام والعراق والحجاز ؛ أو آفة سماوية تصيب الغلال من  
مما تم تحرقها ، واريح تهيئها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك .



صحيح ان هذا السبب اساسي . فهو مبعث الضيق والظنك والعسر .  
وقد يعظم الامر حتى تعم المجاعات البلاد ، وتكثر المآسي والفواجع .  
ولكنه سبب ، وان عظم خطبه ، فبوسع الحكومة الحازمة التي  
يهمها أمر العباد ، ان تبذل المساعي الجبارة ، فقد تتخفف من  
المآسي ، وقد تجد من زمن المجاعة وسلطانها ، وقد تتلافى المجاعة  
كلها بما تهيئه من قمح مخزون لمثل هذا اليوم ، او تستورد المواد  
الغذائية من الاقاليم المجاورة او البعيدة . وهي امور كلها ممكنة  
اذا صحت الارادة ، وصدق العزم . او لم يكن قصور النيل  
سبباً مباشراً للغلاء الذي وقع آخر أيام الدولة الاخشيدية؟ فلما دخل جوهر  
الصقلي بعساكر المعز لدين الله ، نظر في امر الاسعار ، فضرب  
جماعة من الطحانين ، وطيف بهم ، وجمع سماسة الغلات بمكان  
واحد ، وتقدم الا تباع الغلات الا هناك فقط ، ولم يجعل لمكان  
البيع غير طريق واحدة ، فكان لا يخرج قدح قمح الا ويقف  
عليه سليمان بن عزة المحتسب ... ص ١٣ . فهذا التدبير على  
بساطته ، سهل عسرة الناس بمصر ، ورد عنهم كثيراً من  
مآسي القافة .

او لم يقس النيل في عام ثمان وتسعين وثلاثمائة ؟ حتى عظم  
الامر على الناس ، ونال الجوع منهم ، فاندفعوا الى الحاكم بامر  
الله يستغيثون به ، ويسألونه الا يهمل امرهم ، مما دفعه الى ركوب  
الحزم ، بعد طول العفلة ، ودعاه الى تهديد من يخفي الغلة ، فلما  
عاد في آخر النهار لم يبق احد من اهل مصر والقاهرة وعنده  
غلة حتى حملها من بيته او منزله ، وشؤونها في الطرقات ، وبلغت



اجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً ، فامتلاّت عيون الناس  
وشبعت نفوسهم ، وأمر الحاكم بما يحتاج اليه في كل يوم . . .  
فانحل السعر وارتفع الضرر ص ١٦ - ١٧ .

او لم ييخل النيل على اهله في ايام المستنصر ؟ او لم يقع الغلاء  
الشنيع الذكر ؟ فتعطلت الاحوال ، واختل الامن ، وعدم الزارعون ،  
وانتشر الوباء ، واستولى الجوع ، واكلت الكلاب والقطط .  
واختطف الانسان من الطرقات ليؤكل ، وكثر الموتان ، واكل  
الناس بغلة الوزير . فلما شنق بعض العامة فيها ، لم يتورع الناس  
عن أكلهم تحت ظلام الليل . او لم يدفع الجوع امرأة الى بيع  
عقدها الثمين بشيء من الدقيق ، ولم يُبق لها النّهب منه غير قرص  
واحد ، فأنت قصر السلطان ، وخطبت الناس في هذه الحال التي  
جعلت قرص الخبز يقوّم عليها بألف دينار ، مما جعل السلطان  
يتنبه الى خطورة الامر ، ويأخذ بالحزم . فما ضرب عنق واحد  
من المتكرين ، واعقبه بآخر ، حتى صاح تجار الحبوب والارواح :  
« ايها الامير في بعض ماجرى كفاية . ونحن نخرج الغلة ، وندير  
الطواحين ، ونعمر الاسواق بالخبز ، ونرخص الاسعار على الناس ،  
» ص ٢٥ - ٢٦ ، فأجابهم بعد الضراعة ، ووفوا بالشرط ، وانكشفت  
الشدة عن الناس ، وانحلت الكربة .

قالآفات الطبيعية اذن لم تكن وحدها سبباً للمجاعات والشدة  
التي حلت بالناس . بل هنالك احتكار القوت ، وتلاعب المتكرين  
به ، في غفلة من اولياء الامر . بل هنالك مساهمة الدولة نفسها  
باحتكار المواد الغذائية ، ومنع الناس من الوصول اليها الا بأعلى



الايمان . كان الامراء تجاراً يريدون الثروة . واحتكار القوات  
ا كبر معين على الوصول اليها . وكان السلطان تاجراً ، فهو يحتكر  
للتجارة ، والضغط السياسي على الشعب عند الحاجة . كان هنالك  
اذن سوء تدبير ، واستئثار بشع ، وتقاعس عن الاهتمام بشئون  
الرعية ، وضعف في الادارة ... وهي امور لا تقل خطورة عن  
الآفات الطبيعية ، بل وربما فاقتها كثيراً بشروورها .

٢ - شراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، كولاية الخطط  
السلطانية ، والمناصب الدينية ، من وزارة وقضاء ونيابة الاقاليم وولاية  
الحسبة . واذا عرفنا ان المقرئ ي تولى كثيراً من الشئون العامة ،  
ولاسيما امور الحسبة في القاهرة ، اكثر من مرة ، أولها من عام ٨٠١  
الى عام ٨٠٢ ، فاكسب خبرة وافية ، وتعرف اكثر الى بواطن الامور ،  
أدركنا عظيم اطلاعه ، وسعة معرفته عندما يكتب في مثل هذه الامور .  
كان السلطان بحاجة دائمة الى المال ، بحاجة الى عصب الملك القائم على القوة  
والديسة وكسب الانصار . وهو بحاجة اليه من اقرب الطرق وأيسرها .  
وخير وسيلة هي « تلزيم » المناصب الادارية الكبرى لمن يقدر على  
الدفع ، بغض النظر عن الجدارة والاهلية . اما هدف طاب المركز  
فهو كهدف عارضه : التجارة والكسب . فاذا دفع « الملتزم » مبلغاً من  
المال فانما يدفعه املاً بحجي اضعافه . مما جعل المناصب الحكومية  
الخطيرة والصغيرة بين ايدي من لا خلاق لهم ، ولا جدارة لديهم .  
همهم الكسب وتحصيل الاموال ليدفعوا ما عليهم تجاه السلطان اولاً ،  
وايسدوا حاجاتهم منه ثانياً . فزاد الضرائب ، وبيكثر من انواعها ،  
وتصادر الاموال ، ويشتد الاكراه والبنغي ، ولا بأس من اتسلاف  
الانفس ، واراقة الدماء ، واسترقاق الناس ، مادامت الغاية تبرر الوسيلة .



ولما كان بقاء الملتزم في التزامه لا يخضع لقانون او نظام ، وانما هو تفاعل مع رضا وغضب السلطان والاسياد ، وقد يعزل اليوم قبل الغد ، ويقصى عن عمله قبل ان يكون استرد امواله ، لذلك كان يحمل نفسية الجشع الذين يريد ملأ خزائنه بأسرع وقت ممكن ، وبأية وسيلة كانت .

هذه الحال من الادارة لا تفصح اي مجال امام تقدم التجارة والصناعة والزراعة . بل انها تفتح طريق الخراب واليوار امامها سريعا . مما دفع اهل الريف كثيراً الى هجرة الارض ، دفعا للفسارم ، وخلاصا من المظالم . فتقلص المساحات المزروعة ، وتقل العناية بما يزرع منها ، ويؤدي ذلك الى قلة المنتجات الزراعية ، وارتفاع اسعار الموجود منها ، وبالتالي ، تحدث الضائقات الاقتصادية التي قد تؤدي الى المجاعات .

ويضيف المقريري سبباً آخر لبوار الزراعة ، هو زيادة استثمار الفلاحين عن طريق رفع بدل اجار الاراضي الزراعية . والاستمرار في زيادة البدل في كل عام حتى بلغت اجور الفدان عشرة امثاله في بعض الاحايين . لذلك كان الفلاح يغدو امام نفقة انتاج عالية . فهو عليه ان يدفع اجوراً مرتفعة الارض ، وعليه ان يبتاع البذار غالياً ، وان يزيد من نفقات الحرث والبذر والحصاد والرجاد والدراس . اضف الى ذلك زيادة الاضطهاد ، وكثرة مصادرة الاموال ، فزادت هجرة سكان الريف ، واتسع نطاق الارض البور ، وتهدم الكثير من القرى ، ومات مئات آلاف الفلاحين ، وندرت اليد العاملة في الريف ، وقلت الحيوانات الزراعية ، بما زاد في تفاقم امر القلال ، وارتفاع الاسعار ،



## واتتشار المجاعات والابوثة .

٣ : - العامل النقدي : - لقد ذهب المقرزي الى ان النقد هو شيء أساسي في حياة المجتمعات ، يتخذ اسامياً للتعبير عن ثمن المبيعات وقيم الاعمال . وهو يعتقد ان النقد المعدني من ذهب وفضة انما لازم الانسان منذ قديم الاجيال ، وفي سائر البلدان . « فلا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن امة من الامم ، ولا طائفة من طوائف البشر ، انهم اتخذوا في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرها » . ولم يلبث أن دفعه اعتقاده هذا الى الاخذ بان آدم هو أول من ضرب الدينار والدرهم ، وانه قال لا تصلح المعيشة الا بها .

أخذ المقرزي « بصنمية » النقد . فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة ، لها سلطانها على الناس . ان كل شيء يشتري بالنقد . فلم لا نعتقد بان القدرة على شراء كل شيء هي خاصة طبيعية من خواص الذهب ؟ ومن هنا تأتت ضرورته للمجتمعات ، ولهذا عرفته كاذنة المجتمعات منذ قديم الزمان .

لم يفطن المقرزي الى ان النقد شيء عارض لم يلزم الانسان منذ ظهوره . فقد باع الانسان قديماً واشترى ، دون واسطة النقد ، باتباعه المقايضة . كما انه لم يفطن الى ان النقد وسيط في عملية البيع والشراء ، يقضي على محاذير المقايضة ، ويسهل عمليات التبادل نظراً لما يتمتع به من خصائص . فهو مقياس للقيمة ، ووسيلة التبادل ، ووسيلة التجميع ، ووسيلة الدفع ... ولم يفطن ايضاً الى ان المعادن الثمينة لم تتخذ أساساً للنقد الا بعد زمن



طويل ، وبعد ان اكتشف الانسان فيها خصائص هامة من حيث  
المظهر ، والندرة ، والبقاء ، والتجانس ، والتجزئة المادية والاقتصادية .  
ولكن الشيء الهام الذي توصل اليه المقريري في كتابه ، هو الاثر  
العظيم الذي يتركه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية : فهو يمكن ان  
يكون عامل اضطراب كما يمكن أن يكون عامل استقرار . فعندما شك المجتمع  
المصري في مجاعته الاخيرة ، نزوع الاسعار ، وغلاء المبيعات وقيم  
الأعمال ، ونجحت عن ذلك الضائقات الاقتصادية العنيفة ،  
والهزات الاجتماعية الهائلة ، لم يكن ارتفاع الاسعار السبب  
الأساسي في ذلك ، بل كان الارتفاع نتيجة لسبب آخر هو  
كثرة النقد المتداول ، ورواج الفلوس النحاسية خاصة . و فاذن  
ليس بالناس غلاء . انما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ،  
نتيجة استثمارهم العباد ، وتلاعبهم بنقدهم ، وضربهم الفلوس بكثرة  
الى درجة أصبحت معها النقد الرائج الوحيد في التعامل تقريباً . لاشك  
أن المقريري لم ينكر عامل الندرة في ارتفاع الاسعار . فقد أورد  
أثر هذا العامل بكل وضوح . اذ عندما تقل كمية منتج بسبب ما  
ترتفع أسعاره . ولكن هذا لا يكفي لحدوث تلك المجاعات الهائلة  
التي نكبت بها مصر أخيراً . وليس ارتفاع الاسعار دائماً نتيجة  
الندرة وقلة العرض وكثرة الطلب ، بل قد يحدث رغم وفرة  
المواد المطلوبة ، عندما يزيد النقد المتداول كثيراً ، أو تلاعب  
بكمية المعدن فيه ، أو نستبدل المعدن الثمين بمعدن رخيص نعطيه  
قيمة اسمية تعلو قيمته التجارية كثيراً ، كما كان شأن الفلوس .  
يقول المقريري ان مصر لم تعرف تقدماً لها غير الذهب خاصة

في الجاهلية والاسلام . وكانت الفضة تستخدم للحلي والاواني ، ولا يضرب منها الا الشيء البسيط ليكون مساعداً للذهب في المعاملات البسيطة . فلما كانت أيام الحاكم بأمر الله ، وانتشرت الدراهم القطع التي فقدت جزءاً منها ، والدراهم المزايده التي تزيد الدراهم الجيدة حجماً لا وزناً ، عمد الحاكم الى نهب اموال الشعب ، فألقى الدراهم القديمة ، واستبدلها بدراهم جديدة يساوي واحدتها اربعة من دراهم القطع والمزايده ، وأصبح الدينار الذهبي يساوي ١٨ درهماً جديداً بدلاً من ٣٤ درهماً قديماً . وما زال استثمار الناس عن هذه الطريق يتوالى حتى أصبح درهم الكامل بن البعادل مزيجاً من فضة ونحاس بنسبة ثلثين الى ثلث ، ويساوي ٤٨ فلساً . أما النقد الفلوس فلم يعرفه الناس قبل لصغار شأنه . ولم يضرب في مصر الا في زمن الكامل الأيوبي لسبب أورده المقريري . فكان ضربه بغية تسهيل معاملات الناس في المبيعات الصغيرة التي تبلغ قيمتها درهماً أو جزءاً من الدرهم . لذلك كانت كمياته ضئيلة وليست له منزلة النقد الثمين .

غير أن الدولة التي كانت في شبه عزلة عن الشعب ، وهانت عليها المقاييس والاعتبارات ، وأصبح ضعفها وعجزها يدفعها الى التماس المال من أيسر الطرق وأسرعها ، أخذت توالي هجومها على أموال الشعب حيناً بعد حين . ولم يلبث بعض العمال ، بعد عام ٦٥٠ هـ ، أن سول لأرباب الدولة حب الفائدة ، والتمس ضمان ضرب الفلوس لقاء مال يلتزمه . فما أسرع ما أجيب الى طلبه . وأخذت دور الضرب بالأكثر من الفلوس ، وأصبح كل درهم



يساوي ٢٤ فلساً بدلاً من ٤٨ فلساً . فاضطربت أحوال الناس ،  
وثقل الامر عليهم . ولم يلبثوا أن أزعنوا للأمر بعد فقد كل  
امرء نصف ثروته بحجرة قلم .

ثم اشتدت وطأة الاستئثار في عهد كتبغا ووزيره نحر الدين ،  
واتسع تلزيم اعمال الدولة لقاء البراطيل من الولاة والمحتسبين  
والقضاة والعمال ، ولقاء الحيات وغيرها . واسترسل في ضرب  
الفلوس حتى راجت وغلبت على غيرها . وتوالى انهيار قيمتها ،  
وارتفاع اسعار البضائع حتى أصبح رطلها ، وزناً ، يساوي درهمين  
قيمة . مما جعل أمر عدها في المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح النقد  
يوزن ولا يعد . وهذه أول مرة يخسر النقد فيها صفة المعد  
ليصبح محلاً للوزن .

إلام يؤدي الاشتطاط في ضرب الفلوس ؟ كانت الفلوس  
تحمل قيم اسمية تزيد كثيراً على قيمتها التجارية كـ ١٠٠ نحاسي .  
فأدى الاكثار منها الى تضخم نقدي ، أشبه بالتضخم النقدي الذي  
نشأه اليوم عندما تكثر الدولة من اصدار الورق النقدي ذي  
القيمة الاعتبارية . ولما كان النقد في اساسه عبارة عن وسيط بين  
بضاعتين تكونان محل التبادل ، وكانت زيادة البضائع في المجتمع  
تتطلب مبدئياً زيادة مماثلة في النقد ، وكان اللجوء الى الاكثار من  
النقد ، مع ابقاء كميات السلع على حالها أو مع إقصائها ، يؤدي الى  
ايجاد قيم اصطناعية لا واقع لها ، فمن الطبيعي أن يعاد تقسيم  
النقود على كميات البضائع القائمة ، مما يجعل سعر البضاعة يزيد  
بالنقد ، أي تهبط قيمة النقد ، وترتفع اسعار البضائع .

فالتضخم النقدي ، يؤدي قبل كل شيء ، الى ارتفاع اثمان السلع بصورة عامة ، ويؤدي هذا الارتفاع الى هبوط قوة الشغيلة الشرائية . لان الاجور تبقى مستقرة مدة من الزمن ، ثم تأخذ بالارتفاع البطيء شيئاً فشيئاً نتيجة نضال الشغيلة اليومي المرير . بينما تكون اسعار المواد الضرورية للعيش سريعة الارتفاع . مما يجبر الشغيلة على العيش في ضنك وبؤس . وكذلك يكون أمر أصحاب الدخل المحدود من موظفين ، ومعانين حكومياً ورجال فكر . فهم يستمرون على قبض الدخل ذاته تقريباً ، ولكن الاسعار تسابق الريح في ارتفاعها فيصبحون ضحية التضخم النقدي ايضاً . أما المستفيد من التضخم وارتفاع الاسعار فهو الدولة . اذ كلما هبطت قيمة النقد ، خفت قيمة وفاء ديونها ( ثمن مشتريات ورواتب ... ) ، وتكثر كذلك وارداتها من الضرائب بسبب ازدياد الدخل الاسمي وغيره . كما يستفيد من التضخم الصناعيون والتجار ، لجمعهم أرباحاً عظيمة في عهود ارتفاع الاسعار ، ولتحويلهم هذه الاموال النقدية ، غالباً ، الى اموال عينية تقيهم شر هبوط النقد السريع .

أما المقريري فعندما يدرس أثر ارتفاع الاسعار في الناس يقسمهم الى سبعة أقسام . فالقسم الاول هم أهل الدولة الذين تكثر أموالهم لزيادة خراج الارض وغيره ، وفي رأيه أن هذه الزيادة تبقى صورية لاحقيقية . فاذا قيس ما يتحصل بالذهب ، وجدنا أن الاموال الناجمة عن ارتفاع الاسعار ، على كثرتها ، هي دون الاموال السابقة للارتفاع من حيث القوة الشرائية . لذلك فهم لا يستفيدون



من الزيادة الا في الظاهر .

والقسم الثاني : هم مياسير التجار واولو النعمة والترف ، فهم استفادوا من ارتفاع الاسعار . ولكن الاستفادة تبقى صورية لا حقيقية . لأن التفتقات تزيد أيضاً وقد يخسرون . ولكنه غاب عن بال المقريزي أن مخزون التجار كان بسعر يقل كثيراً عن سعره عند حدوث ارتفاع الاسعار . فهم يحققون أرباحاً طائلة دون أن يتحرك المخزون . ثم تتوالى الارباح عند تجديده أيضاً مادام ارتفاع الاسعار مستمراً ، وكلما كان التجديد سريعاً عظمت الارباح .  
والقسم الثالث : أي متوسطو الحال من التجار ، وأصحاب المايش وهم السوق ، فهم يعيشون بما يتحصل لهم من الربح . ينفقون ما يغمونه . فليس لهم ولا عليهم .

والقسم الرابع : هم أصحاب الفلاحة والحرث . وفيهم فئات : فئة العمال الزراعيين والفقراء ومن لا أرض له ، او يتصرف بارض صغيرة ، فقد هلك معظمهم من شدة السنين ، وأما المتصرفون بالاراضي الواسعة ، فقد اغتنوا ، وفيهم من عظمت ثروته .

والقسم الخامس : الفقهاء وطلاب العلم ( رجال الفكر ) ، وصغار الموظفين ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن يعيش من الأعطيات السلطانية ، فقد ساءت حالهم ، وعظم بؤسهم ، واشتدت مسغبةهم ، فهم ما بين ميت أو مشتبه الموت .

والقسم السادس : هم أصحاب الصنائع وأرباب المهن . ويحسر المقريزي بينهم الاجراء ، والحمالين ، والخدم ، والسواس ، والفعلة ، فقد تضاعف أجرهم كثيراً ، الا انه لم يبق منهم الا القليل لموت

أكثرهم . ونحن لا نوافق المقريري على حشر الأجراء والجمالين والخدم والسواس والفلة بين أرباب الصناعة والمهين . فهناك فارق كبير بين الأوضاع المادية لكل من الطرفين . فبينما يكون تاج الصناعة لأصحاب الصنائع والمهين ، ويملكون وسائل إنتاجهم ذات القيمة النسبية ، نرى الآخرين يعيشون من بيع قوة عملهم . وهو يبيع لا يدر عليهم الأرباح التي يتصورها المقريري .

وإذا كان صحيحاً ما ذهب إليه من تضاعف أجر المذكورين كثيراً ، فإن عامل التدرة هو الذي يفسر الزيادة في الأجور . فقد هلك معظمهم ، ولم يبق إلا القليل منهم . مما يجعل الطلب عليهم كبيراً ويكون العرض قليلاً فترتفع الأجور .

أما القسم السابع : فهم أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئاً فقد فني معظمهم جوعاً ، وبرداً ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل .

هكذا يتبين لنا أن المقريري كان على حد علمنا أول كاتب عربي انتبه إلى أثر النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وأول من أرجع أسباب بعض الهزات الاقتصادية والمجاعات واضطراب الأسعار إلى عامل النقد . ومهما كانت الشوائب التي تنال من نظريته فلا شك أنه فتح باباً جديداً في الحياة الاقتصادية . وساهم في وضع أسس النظرية الكمية في النقد . وهي نظرية لا تناقض صحتها أو خطئها الآن . ولكننا نقول بأن كثيراً من العلماء أخذوا بها وتناقلوها جيلاً بعد جيل ، وأدخلوا عليها جملة في التحسينات والاضافات حتى انتهت إلى الشكل الذي صاغها فيه العالم « فيشر » ،



عام ١٩١١ . ذلك أن كل مبادلة اقتصادية تشتمل على عنصرين هي البضاعة والنقد . فإذا حدثت حركة عامة في الاسعار بين تاريخين معينين ، لم يطرأ فيها على كميات البضائع كبير تغير ، فتكون تلك الحركة متأتية عن اختلاف كميات النقد . فإذا رمزنا الى السعر بحرف « ع » ، والى النقد بحرف « ن » ، والى كمية المعاملات بحرف « ك » ، كان السعر :

$$ع = \frac{ن}{ك}$$

وإذا أخذنا سرعة النقد « س » بعين الاعتبار ، وكذلك النقود الفرعية من شيك وحساب جار وغيره ورمزنا اليه بالحرف « ن » ، والى سرعته بالحرف « س » ، كان السعر :

$$ع = \frac{ن س \times ن س}{ك}$$

فإذا بقي عدد المعاملات ثابتاً او تغير قليلاً ، وازداد السعر كثيراً ، فإن الزيادة المذكورة تكون متأتية عن زيادة النقد . والعكس بالعكس . وقد انتهى المقريري الى النتيجة الاولى البسيطة عندما ارجع ارتفاع الاسعار الشديد الى الزيادة الهائلة في كمية النقد الفلوس . والى جانب هذا الكشف الهام الذي وفق المقريري اليه ، يجده يقترب كثيراً من كشف آخر هو تحسسه بقانون « غره شام » القائل : ان النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول . ولكن هذا التحسس يبقى مبهماً ، دون ان ينكشف له تماماً . فهو يقول : « كثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لسبيين :

أحدها عدم ضربها البتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها -  
لأنخذه حلياً . فعندما اخذت الفلوس بالتزول الى التداول ،  
تراجعت الدراهم التي تعتبر تقدماً جيداً بالنسبة الى الفلوس ، وطردت  
من التداول شيئاً فشيئاً ، حتى راجت الفلوس وغلبت ، وآثر  
الناس صياغة ما تجمع لديهم من الدراهم ، نتيجة طردها من التداول ،  
على ارجاعها الى السوق .

تري ما هو الفارق بين مجاعات المقريري وبين الازمات الاقتصادية  
التي عرفنا بعضها في أزمان حديثة مختلفة ؟

ليست الازمات غير ظاهرات اقتصادية ملازمة للنظام الرأسمالي .  
أخذت بالشدة والاتساع والعمق في المرحلة الامبريالية ( الاستعمار )  
الحديثة . فبعد ان توطدت الصناعة الرأسمالية ، وانتشرت الآلة ،  
وازداد تركز الانتاج ورأس المال ، ونشأت الارتباطات الواسعة بين  
العديد من المؤسسات الانتاجية ، ونشأت السوق العالمية ، وتوطد  
الاحتكار ، اصبحتنا نشعر بين وقت وآخر بهزات اقتصادية عنيفة ،  
واسعة ، عميقة ، تبدأ بهبوط الاسعار ، وتوقف النشاط الاقتصادي  
عن الصعود في مسيره ، وانحداره هابطاً حتى يبلغ انخفاض نقطة  
تنتهي معها دورة الازمة ، ثم يعود النشاط الاقتصادي من جديد . لهذا  
فنحن لا نستطيع اطلاق تعبير الازمة على الهزات الاقتصادية او  
المجاعات التي تكلم عن امثالها المقريري ، في بلد يعيش في نظم  
اقطاعية ، او شبه اقطاعية او حرفية ، وما يزال انتاجه بسيطاً ،  
طبيعياً او اقرب الى الطبيعي ، ولا يعرف من ادوات الانتاج وتتركز رؤوس  
الاموال الا شيئاً بسيطاً جداً . لذلك كانت ظواهر الازمة تختلف



تمام الاختلاف عن ظواهر المجاعة وان اتفقتا في بعض الامور .  
فالازمة يرافقها انخفاض اسعار عام ، شامل لمختلف السلع  
تقريباً ، بينما نجد في المجاعات ارتفاعاً عنيفاً قوياً في اسعار بعض السلع  
التي ترتبط ارتباطاً قوياً بتأمين العيش الضروري للانسان من مأكل  
وملبس وعلاج ... اما اسعار الكماليات والحاجات الاخرى فتتجه  
هبوطاً عنيفاً ايضاً . وفي الازمة يشل الانتاج لرخص الاسعار ،  
وضعف القوة الشرائية عند الجماهير ، وفيض السلع النسبي . اما في  
المجاعة فيتوقف الانتاج تقريباً بسبب شدة القلاء ، وضعف القوة  
الشرائية عند الجماهير ، وندرة السلع الضرورية للعيش . وتمتظم  
خسائر الشركات والمؤسسات في الازمة ، وتوجه ضربة موجعة  
للمحتكرين . اما في المجاعات فيصبح محتكرو الاشياء الضرورية  
للحياة اسياء الموقف ، ويجنون ارباحاً هائلة على حساب بؤس  
الجماهير . وينتشر الجوع في الازمة بين جماهير العمال رغم رخص  
الاسعار الهائل ، وفيض الانتاج النسبي ، لان هذه الجماهير لا  
تملك القوة الشرائية اللازمة لاقتناء تلك المواد المكثمة في المخازن .  
ولكن نطاق الجوع في المجاعات اعظم اتساعاً واشمل . ولا تجد  
غالبية الناس ما يحتاجه ، على فرض تمتعها بقوة شرائية عظيمة ، نظراً  
لقلة العرض وكثرة الطلب . واخيراً فان الازمة كثيراً ما تنتقل  
من قطر الى قطر . ومن قارة الى قارة . نظراً لتشابك العلاقات  
الاقتصادية في مرحلة الاختكار خاصة ، كما كان شأن أزمة عام  
١٩٢٩ وغيرها ، اما المجاعة فقد تنحصر في قطر واحد أو بلد  
واحد . ثم ان علاج الازمات اصبح أمراً مستعصياً تقريباً ولا

يجد لها حلاً إلا بآثاره الحروب العالمية ، كما حدث لأزمة عام ١٩١٣ ،  
وعام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، ولن يقضى عليها نهائياً إلا بالقضاء على النظام  
الرأسمالي الذي أوجدها . أما المجاعات فيمكن علاجها بتأمين المواد  
اللازمة ، تحت تأثير قانون العرض والطلب ، ولا سيما في هذه الأيام  
التي ارتقت فيها وسائل المواصلات والنقل كثيراً .

• • •

هذه نظرة عاجلة تلقى على المقرئ في « اغاثة الامة » بكشف  
الغمة ، . وهي نظرة لا تضع النقاط الواضحة على الحروف الواضحة ،  
بل تفتح الباب للنقاش والعمل حتى تكون هنالك دراسة اعمق  
واشمل في مستقبل قريب ، فنستطيع وفاء بعض الحق لكاتبنا ؛  
والقيام ببعض الواجب تجاه جماهيرنا العربية .

واننا لتتقدم بالشكر الى الاستاذ عبد النافع طلبيات الذي  
انكب على تدقيق هذا الكتاب ، وضبط مفرداته ، مستعيناً بجهوده  
وبجهود من سبقه ، حتى خرج على هذا النحو الذي يراه القاري .  
ولا بد من الاشارة الى ان استاذنا الكريم أحب ان يعرض قول  
المقرئ كما ورد في الاصل ، ولو كان متضمناً بعض الاخطاء  
اللغوية في النحو والصرف وهو شيء معروف في اسلوب المقرئ ، وذلك  
سعيًا وراء الامانة ، ونشداناً للصدق في العرض .

كما تتقدم بالشكر الى دار ابن الوليد التي اخرجت هذا الكتاب بالذات  
في هذا الظرف التاريخي الذي يمر به العالم نتيجة اقدام الاستعمار على اعتبار  
مصر الشقيقة « مجرمة » لممارستها حقاً من حقوق سيادتها . اذ أمت قناة  
السويس لتجثت بعض جذور الاستعمار ، ولتؤمن الاموال المصرية



اللازمة لتمويل السد العالي الذي « يروض » النيل ، ويخضعه لارادة  
الانسان ، عن طريق « الخزن المستمر للمياه » ، فينتظم الري بها  
كان الوضع الذي يكون النيل عليه ، سواء اكان شحيحاً  
ضحلاً ، او فائضاً الى درجة التهديد باحداث الكوارث الخطيرة .  
فتتسع الاراضي المروية والمزروعة ، وتتوفر القوى الكهربائية  
الرخيصة ، فيزيد الانتاج الزراعي والصناعي ، وتزدهر التجارة ،  
ويرتفع مستوى حياة الجماهير . وبذلك يقضي على سبب من اسباب  
المجاعات التي حدثنا المقريري عنها ، وعن قتلها الملايين العديدة  
خلال العصور . كما تهيأ الاسباب الحاسمة لبناء مصر جديدة :  
جديدة بحريتها الكاملة ، وصناعتها الجبارة ، وجماهيرها التي  
تخلق كل شيء . ويخلق كل شيء لها (١) .

٥٦ / ٩ / ١١

بدر الدين السباعي

---

( ١ ) نأسف لوقوع بعض الاخطاء المطبعية التي لن تنفل عين القارئ عنها ، ونحب  
التنويه الى خطيئة تاريخية وردت في الصفحة « ٥ » :  
« وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً ... والصواب مائة وتسماً وثلاثين عاماً ... »





المقريري

اغاية الائمة بكشف القصة





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله  
معرف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعم على قوم  
فأوقفهم على ما يخفى من بديع صنعه ، ووقفهم لاتباع ما درس من  
شريعته ، وآتاهم بياناً وحكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم في  
أقوالهم ، وسددهم في أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من  
الحن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن ؛ وأضل  
آخرين فأكثروا في الأرض الفساد ، وأملى لهم (١) حتى أهلكوا  
بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ، فهم  
في ضلالهم يعمهون ، ويباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يذلون ، وعن  
عبادة ربهم يستكبرون .

أحمد حمد عبد عرف قدر أنعم الله عليه فعبز عن  
شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه  
في تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذي هدى الله به العباد ، وأزال  
بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ،  
صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها .

---

(١) أمليت له . أميلته (أساس البلاغة)

وبعد فانه لا طال أمد هذا البلاء الممين ، وحل فيه بالخلق  
أنواع العذاب الممين ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن  
فيها مضي مثلها ولا مر في زمن شبيها؛ وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها  
ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها؛ وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب  
الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون .  
ومن تأمل هذا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفه من أوله  
الى غايته ، علم ان ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم  
عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مر من الغلوات (١) ،  
وانقضى من السنوات المهلكات ؛ إلا أن ذلك يحتاج الى إيضاح  
وبيان ، ويقتضي الى شرح وتبيان. فعزمت على ذكر الأسباب التي  
نشأ منها هذا الأمر الفظيع . وكيف تبادى بالبلاد والعباد هذا المصاب  
الشنيع . وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء ، مع  
الالامع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نبذة عما غبر من  
الغلاء والمحن . راجيا من الله سبحانه أن يوفق من أسند اليه أمور  
عباده ، وملكه مقاليد أرضه وبلاده ، الى ما فيه سداد الأمور ،  
وصلاح الجمهور ، إذ الامور كلها - وجلها - اذا عرفت أسبابها سهل  
على الخبير صلاحها . وبالله المستعان على كل ما عز وهان ، وهو  
يقول الحق ويهدي الى سواء السبيل .



(١) الصحيح « أغلية » ، ومفرده « غلاء » بفتح الغين ؛ أما « الغلوات »  
بفردتها « الغلوة » ومعناها « المرة والغاية » ، ورميه السهم أبعد ما يقدر عليه « ،  
وتجمع أيضا على « غلاء » بكسر الغين . ( محيط المحيط ) .



## فصل في ذكر مقدمات حكمية تشمل على قاعدة كافية

اعلم أيديك الله بروح منه ، ووفقك الى الفهم عنه ، انه لم يزل الامور السالفة كلما كانت أصعب على من شاهدها ، كانت أظرف عند من سمعها . وكذلك لا يزال الحال المستقبلية تتصور في الوهم خيراً من الحالة الحاضرة . لان ملالة الحالة الحاضرة تزين في الوهم الحالة المستقبلية . فلذلك لا يزال الحاضر أبداً منقوصاً حقه ، مجحوداً قدره . لان القليل من شره يرى كثيراً . اذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر . واذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكر الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص أرقته البراغيث ليلة ، فتذكر بذلك ليالي ماضية أرقته فيها حرارة الحمى . فغير ذى شك ان توهم تلك الحمى ، وتذكر تلك الايام الماضية ، أخف عليه من ديب البراغيث على جسمه في وقته ذلك . ولا جرم ان هذا الحال وان كان هكذا موقعه في الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في الحقيقة . لانه لا يقدر أحد ان يثبت القول بأن ديب البراغيث على الجسم ، وقرصها أنكى من حرار الحمى ، وأن السهر في حال الصحة أشد من السهر على أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا ان نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه من ان هذه الحوادث صعبة عليهم . ولا نسلم لهم ما جاوزوا به الحد من ادعائهم انها في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت . مثاله لو أن رجلاً قام من فراشه وهو عصر في بعض ايام الشتاء سحراً

وبرز الى رحاب داره ، فرأى الامطار نازلة ، والارض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر . لانه قال بما وجهه في نفسه ، وبما جرت عادة الناس ان يقولوه . فان عجز عن احتمال ما وصل الى جسمه من البرد ، ورجع الى فراشه فالتحف ، وقال هذا اليوم برده اشد من البرد الواقع بيلاده الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وُعدَّ قائلها في الضعف واللين والفرارة (١) بعزلة بنيات الخدور ، وربات الحجول . بل نخرجه عن لحافه ، ونزيره الاطفال وكيف يمرون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم اذا رأى ذلك ان الذي أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لافراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر ، ان شاء الله تعالى ، من الغلوات (٢) الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التي نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وان كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً . واعلم ان المسموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر في شيء من الاشياء ، وان كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ، لان القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسمع . والله يؤتي الحكمة من يشاء . ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ، وما يذكر إلا أولو الالباب . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

---

( ١ ) الفرارة - بفتح الفين - التصابي بعد حنكة ، والغفلة . ( محيط المحيط )

( ٢ ) سنحافظ على هذه الصيغة فيما يلي بنير تعليق . ( انظر التعليق على

استعمال هذه الكلمة في حاشية سابقة ) .



## فصل في ايراد ما حل بمصر من الغلات

### وعطبات بسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط (١) الله نعمتك وتولي عصمتك ، ان الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ برأ الله الخليفة في سائر الاقطار وجميع البلدان والامصار . وقد دون قلة الاخبار ذلك ، وبسطوا خبره في كتب التاريخ . وعزمي ، ان شاء الله تعالى ، ان افرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الانساني من المحن والكوائن المجيحة (٢) ، منذ آدم عليه السلام ، والى هذا الزمن الحاضر . فاني لم أر لاحد في ذلك شيئاً مفرداً . واذكر هنا جليل ما حل بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والاضراب عن التطويل والاكثر . فأقول وبالله أستعين فهو المعين : قد ذكر الاستاذ ابراهيم بن وصيف شاه في كتاب اخبار مصر لما قبل الاسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، ان اول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ، واسمه أفروس بن مناوش الذي كان طوفان (٣) نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهاوف . وكان سبب الغلاء ارتفاع الامطار ، وقلة ماء النيل . فعمقت أرحام

---

( ١ ) معناه حفظ وصان وتهد . ( محيط المحيط ) .

( ٢ ) من الجائحة . ج جوائح . وهي الكوارث

( ٣ ) توجد بالقلقيندي ( صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢ ) إشارة الى

هذا الملك الفرعوني ، والى ان عهده يوافق زمن الطوفان ،

البهايم ، ووقع الموت فيها لما أَرَادَهُ اللهُ سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان . وسببه ان الظلم والهرج (١) كثر حتى لم ينكره احد . فاجذبت الارض ، وفسدت الزروع . وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران . وهو اول من سمى باسم فرعان (٢) .

ثم وقع غلاء في زمن أتريب (٣) بن مصرم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان : وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة مائة وأربعين سنة . فأكل الناس البهايم حتى فئيت كلها . وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يسط كفيه ويقبضها من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الاقليم ، كتب أتريب الى لادو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ؛ فكتب لادو الى أخيه أرخشذ بن سام فلم يجيبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ، فكتب اليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إني أدعو لكم في يوم كذا فانتظروا فيه جري النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء ،

---

( ١ ) الهرج - الفتنة ( اساس البلاغة )

( ٢ ) في القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ، ص ٤١٢ « اشارة الى هذا الملك أيضاً ، والى أولويته في التسمية بهذا الاسم .

[ ٣ ] ينسب القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٤١٣ « والمقرئزي « المواعظ والاعتبار » ج ١ ، ص ١٧٥ « مدينة أتريب القديمة ، وموضعها شرقي بنها الحالية بالوجه البحري ، الى هذا الفرعون .

وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى ، وضجوا واستغاثوا اليه . وكان ذلك عند انتصاف النهار في يوم الجمعة . فاجرى الله سبحانه وتعالى النيل في تلك الساعة . الا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى الى هود عليه السلام أن ابث الى أريب . فكتب هود الى أريب يأتي لحف جبلها ، وليحفر مكان كذا . فكتب هود الى أريب يعلمه . فجمع قومه وحفروا . فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وضعت حينئذ ، وهي باقية في منبليها لم تدرس . فمكثوا ثمانية شهور في ثقلها . وزرعوا منها وتقوتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصرم ان اولاد قاييل بن آدم عليه السلام لما انتشروا في الارض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث في الأرض ، فبنوا هذا البناء ، ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى يسع كل أردب بدائق (١) ، ودام الرخاء مدة مائتي سنة .

ثم وقع الغلاء في زمن الملك الثاني والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان . وهو الثاني من ملوك العالقة ، وهو الثالث من الفراعنة في قول مؤرخي انقبط . واختلف في اسم هذا الملك : ف قيل ان اسمه نهرواس . وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقي . وهذا الغلاء دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام .

---

«١» الدائق لفظ قديم في الفارسية القديمة والارمنية أيضاً ، واستعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفي النقد أيضاً . ثم استعمل في العصر الاسلامي كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو أربعين من حبات الارز ، أو ثلاثة قراريط وثمان قيراط .



وقد ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم . وتضمنته التوراة . واشتهر ذكره في كتب الأمم الماضية والخالية ، فأغنى عن ذكره . ثم وقع غلاء وجذب هلك في الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب والثمار ، وعم الموت الحيوانات كلها . وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الأسرائيليين وغيرهم . وكفى إشارة إليه ، ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى : ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون ؛ وقوله تعالى : ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الأموال والآنفس والثمرات لعلمهم يذكرون . ثم وقع بالارض ، قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، انواع من البلاء والمحن عمت المعمور من الارض . وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالاسلام . فكان اول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة . والامير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، (١) من قبل أبيه . فتشأ به الناس ، لانه اول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة الاخشيدية في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة ، والامير يومئذ ابو القاسم أئو جاور بن الاخشيد ، فثارت الرعية ، ومنعوه من صلاة العتمة (٢) في الجامع العتيق .

«١» ذكر ابو المحاسق [ النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ١ ، ص ٢١٠ -

٢١٦ ] ان هذا الوالي هو الذي حول دواوين مصر من القبطية الى العربية .

«٢» العتمة هنا الثلث الاول من الليل بعد غيوبة الشفق ، او وقت صلاة العشاء

الآخرة . ( محيط المحيط ) .

ثم وقع غلاء في سنة احدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر  
الفار في أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها . ثم  
قصر النيل ، فزرع (١) السعر في شهر رمضان . وفي سنة ثلاث  
وأربعين وثلاثمائة ، عظم الغلاء ، حتى بيع القمح كل وييتين (٢)  
ونصف بدينار . ثم طلب قلم يوجد ، وثارت الرعيّة وكسروا  
منبر الجامع بمصر .

ثم وقع الغلاء في الدولة الاخشيدية ايضاً ، واستمر تسع  
سنين متتابعة . وابتدأ في سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة . والامير  
اذ ذاك علي بن (٣) الاخشيد ، وتدير الامور الى الاستاذ ابي  
المسك كافور الاخشيدي . وكان سبب الغلاء ان ماء النيل انتهت  
زيادته الى خمسة عشر ذراعاً وأربع اصابع . فزرع السعر بعد رخص .  
فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير . وعز الخبز قلم يوجد .  
وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل وييتين بدينار . وقصر مد النيل  
في سنة ثلاث وخمسين . فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً وأربعة  
اصابع . واضطرب فزاد مرة وتقص أخرى حتى صار في النصف  
من شهر يابسه الى قريب من ثلاثة عشر ذراعاً . ثم زاد قليلاً  
وانحط سريعاً . فعمم الغلاء ، وانتقضت الاعمال لكثرة الفتن .

---

«١» معنى هذا الفعل هنا الجري بسرعة . ومنه مثلاً نزع الفرس بمعنى جرى طلقاً  
من غير توقف . ( محيط المحيط ) .

«٢» الويبة مكيال للحبوب ، سعته مئذس الأردب .

«٣» تولى هذا الامير الحكم في مصر ( ٣٤٩ - ٣٥٥ هـ ، ٩٦٠ - ٩٦٦ م ) ،

بعد اخيه انوجور . انظر تفصيل ذلك في ابي المحاسن ( النجوم الزاهرة : طبعة القاهرة -  
ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، وما بعدها ) ، والكندي ( كتاب الولاة ، ص ٢٩٦ ) .

ونهبوا الضياع والغلات . وماج الناس في مصر بسبب السم .  
فدخلوا الجامع العتيق بالقسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب .  
فمات رجل وامرأة في الزحام . ولم تصل الجمعة يومئذ . وتمادي  
الغلاء الى سنة أربع وخمسين . وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعاً  
وأصابع . وفي سنة أربع وخمسين نفسها ، كان مبلغ الزيادة ستة عشر  
ذراعاً وأصابع . وفي سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة  
عشر ذراعاً وأصابع ، وقصر مده وقلت جريته . وفي سنة ست  
وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثني عشر ذراعاً وأصابع . ولم يقع مثل  
ذلك في الملة الإسلامية . وكان على امارة مصر حينئذ الاستاذ  
كافور الاخشيدي . فعظم الامر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن . وكانت  
حروب كثيرة بين الجند والامراء قتل فيها خلق كثير . وانتهت  
أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتد خوف الناس ،  
وضاعت اموالهم ، وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتمذر وجود  
الاقوات حتى بيع القمح كل وية بدينار . واختلف العسكر  
فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طنج ، وهو يومئذ  
بالرملة . وكاتب الكثير منهم المعزدين الله الفاطمي (١) . وعظم

---

د ١ - اضاف المقرئ بارياد هذه الحقيقة هنا - وهو يعرف الضنك السائد  
بمصر حين ذاك - سبباً اقتصادياً لنجاح الفتح الفاطمي لمصر ، وهذا عدا الاسباب المعروفة  
التواترة . انظر مثلاً أبا المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٣ ، ٣٢٦ ،  
ج ٤ ، ص ٢٣ ، وما بعدها ) . راجع ايضاً المقرئ ، (المواعظ والاعتبار - طبعة  
بولاق - ج ١ ، ص ٩٩) .



الارجاف عسير القرامطة الى مصر . وتواترت الاخبار بمجيء  
عساكر المعز من المغرب ، الى ان دخلت سنة ثمان وخمسين  
وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر عساكر الامام المعزدين الله ،  
بوني القاهرة المعزية . وكان لما نظر فيه أمر الاسعار . فضرب  
جماعة من الطحانيين وطيف بهم . وجمع سمسرة الغلات بمكان  
واحد . وتقدم ألا تباع الغلات الا هناك فقط . ولم يجعل  
لمكان البيع غير طريق واحدة . فكان لا يخرج قمح قمح الا  
ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمر الغلاء الى سنة ستين ،  
فاشتد فيها الوباء ، وفشت الامراض ، وكثر الموت حتى عجز  
بالناس عن تكفين الاموات ودفنهم . فكان من مات يطرح في  
النيل . فلما دخلت سنة احدى وستين انحل السعر فيها ، وأخصبت  
الارض ، وخصل الرخاء .

ثم وقع الغلاء في ايام الحاكم بأمر الله ، وتدير أبي محمد  
الحسن بن عمار ، (١) وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان  
سببه قصور النيل . فان الزيادة بلغت الى ستة عشر ذراعاً واصابع .  
فزع السعر وطلب القمح فلم يقدر عليه . واشتد خوف الناس .  
وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الامر ، وانتهى سعر الخبز الى  
أربعة أرطال بدرهم . ومشت الاحوال بالمحطاط السعر بعد ذلك .

---

١ـ كان هذا الرجل ، حسباً ذكر ابو المحاسن ، (النجوم الزاهرة - طبعة  
القاهرة - ج ٤ ، ص ١٢٢) ، اخذ الوصيين اللذين عينها الخليفة العزيز ، وهو على  
خراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بأمر الله . وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب  
بأمين الدولة ؛ فكان اول من استقام له هذا اللقب من المغاربة في الدولة الفاطمية .

فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، توقف النيل حتى كسر الخليج في آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع . وانتهت الزيادة الى ستة عشر ذراعاً واصابع . فارتفعت الاسعار ، ووقفت الاحوال في الصرف . فان الدراهم المعاملة (١) كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزاييدة والقطع . فتعنت الناس فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين درهماً منها . فتزايد سعر الدينار الى ان كان في سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار . وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ، وكثر عنتهم في الصرف ، وتوقفت الاحوال من اجل ذلك . فتقدم الامر بانزال عشرين صندوقاً من بيت المال (٢) مملوءة دراهم ففرقت في الصيارف . ونودي في الناس بالنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزاييدة ، وان يحملوا ما بأيديهم منها الى دار الضرب (٣) ، وأجلوا ثلاثاً . فشق ذلك على الناس اتلاف أموالهم . فانه كان يدفع في الدرهم الواحد من

---

( ١ ) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروباً حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمة الرسمية . انظر القلقشندي ( صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٥ - ٤٦٨ ) .

( ٢ ) كان مقر بيت المال في مصر منذ الفتح العربي بالجامع العتيق ، وينسب بناؤه الى قرّة بن شريك والى مصر ( ٩٠ - ٩١ هـ ، ٧٠٩ - ٧١٠ م ) . والى اسامة بن زيد التنوخي ايضاً ، وهو صاحب الخراج في ولاية عبد الملك بن رفاعه على مصر ( ٩٣ - ٩٨ هـ ، ٧١٢ - ٧١٧ م ) .

( ٣ ) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الأمر الفاطمي بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر ، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحي ، وسميت بالدار الأمرية .

الدرهم الجدد (١) أربعة دراهم من الدرهم القطع والمزايدة . وأمر  
 ان يكون الخبز ، كل اثني عشر رطلا بدرهم من الدرهم الجدد ، وان  
 يصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها . وضرب عدة من الطحانين  
 والخبازين بالسيوط (٢) ، وشهروا من اجل ازدحام الناس على الخبز ،  
 فكان لا يباع الا مبلولا . وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة الى  
 ثلاثة عشر ذراعاً واصابع ، فارتفعت الاسعار . وبرزت الاوامر  
 لمسعود الصقلي متولي (٣) الستر بالنظر في أمر الاسعار : فجمع خزان  
 الغلال والطحانين والخبازين . وقبض على ما بالساحل من الغلال ،  
 وأمر ان لا تباع الا للطحانين . وسعّر القمح كل تليس (٤) بدينار  
 الاقيراط ، والشعير عشر وبيات بدينار ، والخطب عشر حمالات  
 بدينار ، وسعّر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسيوط  
 وشهروا ، فسكن الناس بوجود الخبز . ثم كثر ازدحامهم عليه ،  
 وتعذر وجوده في العشايا (٥) . فأمر ان لا يباع القمح الا

( ١ ) يظهر ان هذا اللفظ كان يستعمل دائماً للدلالة على ما يستجد ضربه من  
 النقود بأنواعها في عهد من العهود . تمييزاً لها في الغالب من النقود العتيق . انظر  
 الفلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

( ٢ ) كذا ورد في الاصل وهو جمع سوط ، على انه غير وارد في محيط  
 المحيط ، حيث الجمع سياط واسواط فقط .

( ٣ ) لا يوجد بالفلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ - ٤٩٨ ) ، في  
 باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم ، على انه يوجد في Dozy.Supp.  
 Dict.Ar. من يسمون باسم اصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

( ٤ ) التليس - والتلية ايضاً - كيس من الصوف او الخوص ، ذو سمة  
 معينة .

( ٥ ) العشايا جمع عشى وعشية : ومعناه آخر النهار ، او من صلاة المغرب  
 الى العتمة . « محيط المحيط » .



للطحانين ، وشدد في ذلك . وكبست عدة حواصل . وفرق ما فيها من القمح على الطحانين بالسعر . واشتد الامر ، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة ارطال بدرهم . وتوقف النيل عن الزيادة ، فاستسقى الناس مرتين . وارتفع السعر ، فبلغت الحملة من الدقيق ستة دنائير . وكسر الخليج ، والماء على خمسة عشر ذراعاً . فاشتد الامر . وبلغ القمح كل تليس أربعة دنائير ، والأرز كل وية بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطال بدرهم ، والخبز ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل في سنة ثمان وتسعين أربعة عشر ذراعاً وأصابع . فلهقت الناس من ذلك شداً . وتماذى الحال الى سنة تسع وتسعين . فكسر الخليج في خامس عشر توت ، والماء في خمسة عشر ذراعاً ، فنقص في تاسع عشر توت وانحط . فعظم الامر ، وكظ<sup>(١)</sup> الناس الجوع . فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم في ان ينظر لهم ، وسألوه ان لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « انا ماض الى جامع<sup>(٢)</sup> راشدة ، فأقسم بالله ائن عدت فوجدت في الطريق موضعاً يطؤه

---

(١) كظني الامر : غمني وملأني غيظاً ( اساس البلاغة )

(٢) بني الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ ( ١٠٠٢ م ) ، يجنوي الفسطاط حيث نزلت قبيلة راشدة ابان الفتح العربي لمصر ، وهذا اصل تسميته بذلك الاسم . القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ .

حماري مكشوفاً من الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لي ان عنده شيئاً منها ، ولأحرقن داره وأنهبين ماله . ثم توجه وتأخر الى آخر النهار ، فما بقي احد من اهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته او منزله وشوتها في الطرقات . وبلغت اجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلات عيون الناس ، وشبعت نفوسهم . وأمر الحاكم بما يحتاج اليه في كل يوم ، ففرضه على ارباب الغلات بالنسيئة ، وخيّرهم في ان يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم ، وبين ان عتصموا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شيء منها الى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله ، وأطاعوا أمره ، وانحل السعر ، وارتفع الضرر ، ولله عاقبة الامور .

ثم وقع غلاء في خلافة المستنصر ، ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبي محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري<sup>(١)</sup> ، وسببه قصر النيل ، في سنة أربع واربعين واربعمئة . وليس بالخازن السلطانية شيء من الغلات . فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو الخازن ان الوزير ، لما اضيف اليه القضاء في وزارة أبي البركات ، كان ينزل الى الجامع بمصر في يومي السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس في الزيادة<sup>(٢)</sup> منه للحكم ، على رسم من تقدمه . واذا صلى

(١) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الخطوة ان المستنصر سأله ان يقرن اسمه بأسمه على السكة ؛ فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندي : كتاب القضاء ، ص ٣١٦ ، السيوطي : حسن المحاضرة ؛ ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الزيادة من المسجد ما يضاف الى البناء الاصلي من جديد ؛ والجامع دمشق جاب اسمه باب الزيادة ؛ وفي (Dozy.Supp.Dict.Ar.) ان هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه .

العصر رجع الى القاهرة .

وكال في كل سوق من اسواق مصر على ارباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى امرهم . والأتخياز بمصر في أزمنة المساغب متى بردت لم يُرجع منها الى شيء لكثرة ما يغش بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها . ومحاذيها دكان آخر لصعوك يبيع الخبز بها ايضاً . وسعره يومئذ أربعة ارطال بدرهم وثمان . فرأى الصعوك أن خبزه قد كاد يبرد . فأشفق من كساده . فنادى عليه أربعة ارطال بدرهم ، ليرغب الناس فيه . فاثال الناس عليه حتى بيع كله لتسامحه . وبقي خبز العريف كاسداً . فحنق العريف لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماء عشرة دراهم . فلما مر قاضى القضاة أبو محمد اليازورى الى الجامع استغاث به . فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر المحتسب أن العادة جارية باستخدام عرفاء في الأسواق على ارباب البضائع . ويقبل قولهم فيما يذكرونه . فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة . فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك . فأحضر الوزير الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن العرافة . ودفع الى الصعوك ثلاثين ربيعاً (١) من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد الصعوك الى جانبته ، فاذاه عيجته قد خبرت ، فنادى عليها خمسة ارطال بدرهم . فقال الزبون اليه ، وخاف من سواء من الخبازين برّد آخبازهم فباعوا كبيعه .

---

(١) اشار المقرئ « شذور العقود » ، ص ٢٤ « الى هذا النوع من النقد ؛ فقال انه الخليفة المأمون العباسي هو الذي استحدثه وسماه بذلك الاسم ؛ وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .



فنادي ستة أرطال بدرهم ، فأدتهم الضرورة الى اتباعه . فلما رأى  
اتباعهم له قصد نكاية العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر  
الخبز . فأقبل يزيد رطلا رطلا ، والخبازون يتبعونه في بيعه خوفاً من  
البوار . حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم . وانتشر ذلك في  
البلد جميعه . وتسامع الناس به ، فتسارعوا اليه . فلم يخرج قاضى  
القضاة من الجامع الا والخبز في جميع البلد عشرة أرطال بدرهم .  
وكان يتنازع السلطان (١) في كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل  
متجراً . فلما رجع اليازورى الى القاهرة وداره بها ، مثل بحضرة  
السلطان . وعرفته ما من الله به في يومه من ارخص السعر ، وتوفر  
الناس على الدعاء له ؛ وأن الله، جلت قدرته، فعل ذلك وحل أسعارهم  
بحسن نيته في عبيده ورعيته . وان ذلك بغير موجب ولا فاعل  
له ، بل بطفه تعالى واتفاق غريب . وان المتجر الذي يقام بالغلة  
فيه مضرة على المسلمين . وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن  
بيعها ، فتتغير بالمخازن وتلف . وانه يقيم متجراً لا كلفة على الناس  
فيه ، ويفيد أضاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط  
سعر . وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه  
ذلك . فأمر السلطان له ما رآه ، واستمر ذلك ، ودام الرخاء  
مدة سنين .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، في سنة سبع  
واربعين ، وليس في المخازن الا جرات من في القصور ، ومطبخ

---

«١» يظهر من هذا ان الخليفة الفاطمي كان ينع بالسلطان ؛ وهذا جديد  
يوجب الالتفات .

السلطان وحواشية لاغير . فورد على الوزير أبي محمد ما كثر به فكره ، وزع السعر الى ثمانية دنائير التليس . واشتد الأمر على الناس . وصار الخبز طرفة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رفق الناس . وهو ان التجار حين إعسار المعاملين <sup>(١)</sup> ، وضيق الحال عليهم في القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، صاروا يتناعون منهم غلاتهم قبل ادراكها بسعر فيه ربح لهم . ثم يحضرون الى الديوان ويقومون للجبيذ <sup>(٢)</sup> عنهم بما عليهم . ويثبت ذلك في روزنامج <sup>(٣)</sup> الجبيذ مع مبلغ الغلة وما قاموا به . فاذا صارت الغلال في البيادر حملاها التجار الى مخازنهم . فمنع الوزير أبو محمد من ذلك . وكتب الى عمال عامة النواحي باستعراض روزنامجات الجهايزة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذي وقع الابتياح عليه وان يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحونهم في كل دينار ثمن دينار تطيباً لنفوسهم ، وان يضعوا

---

(١) المقصود بلفظ «المعاملين» هنا عمال النواحي والجهات التابعة لديوان الخراج ؛ وهذا المعنى واضح مما يلي ص ٢٠ . ويطلق لفظ المعاملين أيضاً على الباعة ، كالخباز والبقال . والفصاح .

(٢) عرف ابن مماتي (قوانين الدواوين ص ٩) الجبيذ بأنه «كاتب برسم الاستخراج والقبض ، وكتب الوصولات ؛ وعمل المخازيم والحجرات وتواليها . ويطلب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل » . وهذا اللفظ قديم الاستعمال في مصطلح الدواوين الاسلامية ، وقد ابدل بلفظ الصيرفي بعدئذ أيام الدولة الفاطمية . انظر القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦) .

(٣) الروز نامج لفظ فارسي معناه السجل اليومي ، غير انه مما يوجب الالتفات ان هذا اللفظ كالي مستعملا في مصر لهذا المعنى أيام الفاطميين ، او على الأقل زمن المقرئ ، اي في القرن التاسع الهجري .

ختمهم على المخازن ، ويطالعوا بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم فيها .  
فلما حصل عنده علم ذلك ، جهز المسراكب ، وحمل الغلال من  
النواحي الى المخازن السلطانية بمصر . وقرر ثمن التليس ثلاثة  
دنانير بعد ان كان ثمانية دنانير . وسلم الى الخبازين ما يتاعونه .  
لعمارة الاسواق . ووظف ما يحتاج اليه البلدان القاهرة ومصر ،  
وكان ألف تليس دوار في كل يوم ، لمصر سبعمائة وللقاهرة  
ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن قيام ، مدة عشرين شهراً ، الى ان  
ادركت غلة السنة الثانية . فتوسع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ،  
وما كادوا يتألمون لحسن التدبير . فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر  
الدولة صلاحاً . ولا استقام لها أمر . وتناقضت عليها أمورها .  
ولم يستقر لها وزير محمد طريقته ، ولا يرضى تدبيره . وكثرت  
السماية فيها . فما هو الا ان يُستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ،  
ويوقعوا به الظن ، حتى ينصرف ولم تطل مدته . وخالط السلطان  
الناس . وداخلوه بكثرة المكاتبة . فكان لا ينكر على احد مكاتبته .  
فتقدم منهم كل سفساف . وحظى عنده عدة أوغاد . وكثروا حتى  
كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلّة . وتنقلوا في المكاتب  
الى كل فن . حتى انه كان يصل الى السلطان في كل يوم ثمانمائة  
رقعة . فتشبهت عليه الأمور . واتقضت الاحوال . ووقع الاختلاف  
بين عبيد الدولة . وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم .  
وان الوزير منذ يخلع عليه الى ان ينصرف لا يفيق من التحرّز  
ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال ، فما يكون  
فيه فضل عن الدفاع عن نفسه . فخربت اعمال الدولة ، وقيل .



ارتفاعها (١) . وتقلب الرجال على معظمها . واستصفوا نواحي ارتفاعها . حتى انتهى ارتفاع الارض (٢) السفلى الى ما لا نسبة له من ارتفاعها الاول . وكان قبل منى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل دفعتين في غرة رجب وغرة محرم . فأتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الاضداد على السلطان ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم (٣) فيوفيههم واجباتهم . ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته . وتجرؤا على الوزراء . واستخفوا بهم وجعلوهم غرضاً لسهامهم . فكانت الفترات ، بعد صرف من ينصرف منهم ، أطول من مدة نظر أحدهم . فطنى الرجال ، وتجرؤوا حتى خرجوا من طلب الواجبات الى المصادرة . فاستنفدوا أموال الخليفة . وأخلوا منها خزائنه . وأحوجوه الى بيع اعراضه . فاشتراها الناس بالقيم العادلة . وكان الرسل يعترضون ما يباع ، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوي عشرة دراهم . ولا يمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا في الجرأة حتى صاروا الى تهويم ما يخرج من الاعراض ، فاذا حضر المقومون أخافوهم . فيقومون ما يساوي ألفاً بمائة وما دونها . ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم . فتلاشت الامور . واضمححل الملك . وعلموا انه لم يبق ما يلتبس اخراجه لهم . فتقاسموا الاعمال ، وأوقعوا التباسهم

(١) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، او هو مجموع الاموال الديوانية كلها . (التويري : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ ،

٢٩٧ . القريري : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٢ ، ١١١ ) .

(٢) لعل المقصود بذلك « أسفل الارض » ، اي الوجه البحري الحالي

(٣) القيص - المثل والبديل

على ما زاد عن الارتفاع . وكانوا ينتقلون فيها بحكم غلبة من تغلب صاحبه عليها . ودام ذلك بينهم سنوات خمساً أو ستاً . ثم قصر النيل . فنزعت الاسعار نزوعاً بدد شملهم ، وفرق إلفهم ، وشقت كلمتهم ، وأوقع الله العداوة والبغضاء بينهم . فقتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعقبي آثارهم . فبتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا .

ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره ، وشنع ذكره . وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة . واختلال أحوال المملكة . واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور<sup>(١)</sup> النيل ، وعدم من يزرع ما شمله الري . وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة . فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطلت الأراضي من الزراعة . وشمل الخوف ، وخيفت السبل براً وبحراً ، وتمذر السير إلى الأماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب القنطرة<sup>(٢)</sup> . واستولى الجوع لعدم القوت ، حتى بيع رغيف خبز في النداء ، بزقاق القناديل من الفسطاط ، كبيع الطرف بخمسة عشر ديناراً ، وبيع الأردب من القمح بثمانين ديناراً . وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب . فبيع

---

(١) هذه الجملة واشباهها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فارجع الغلاء إلى الأسباب التي عددها المقريري بهذا الوضوح ليس من المؤلف في كتب المؤرخين في العصور الوسطى في الشرق والغرب ، وهذا مما يجعل للمقريري مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للم رسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة في فهم تاريخ مصر في العصر الوسيط .

(٢) القنطرة التعرض للخطر ، وركوب القنطرة هو الإقدام على شيء مع التعرض للخطر ( المحيط )

كلب ليؤكل بخمسة دنانير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً . وتحرز الناس ، فبكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب . فاذا مر بهم أحد ألقوها عليه ، ونشأوه في أسرع وقت وشرحوالجه وأكلوه . ثم آل الأمر الى ان باع المستنصر كل ما في قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره . وصار يجلس على حصير . وتمطت دواوينه ، وذهب وقاره . وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن « الجوع ! الجوع ! » ، تردن المسير الى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعاً . واحتاج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه . وجاءه الوزير يوما على بغلته ، فأكلتها العامة . فشئق طائفة منهم . فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر الى ان عدم المستنصر القوت . وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل<sup>(١)</sup> تبعث اليه في كل يوم بقعب من فتيت من جملة ما كان لها من البر والصدقات في تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها كله . وكان يجلب عن الاحصاء ، في سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به اليه . وهو مرة واحدة في اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقع ، ان امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة في أن يعطوها به دقيقتاً . وكل يعتذر اليها ويدفعها عن نفسه الى ان رحمتها بعض الناس ، وباعها به تليس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة . فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النهاية في الطريق . فلما وصلت

---

(١) ليس بين أسماء الوظائف الواردة في باب الادارة الحكومية زمن الفاطميين بالقلشندي ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، وما بعدها ) وظيفة بهذا الاسم .



الى باب زويلة تسلمته من الحماة له ومشت قليلا . فتكاثر الناس عليها  
وانتهبوه نهبا . فأخذت هي أيضا مع الناس من الدقيق ملاء يديها  
لم ينبها غيره . ثم عجزته وشوته . فلما صار قرصة أخذتها معها .  
وتوصلت الى أحد أبواب القصر . ووقفت على مكان مرتفع ،  
ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها :  
« يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذي أسعد الله الناس  
بأيامه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقوم علي هذه  
القرصة بألف دينار » . فلما اتصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه ،  
وحرك منه ، وأحضر الوالى وتهدده وتوعده . وأقسم له بالله جلت  
قدرته أنه ان لم يظهر الخبز في الأسواق ، وينحل السعر ، والا ضرب رقبته ،  
واقتهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوما وجب عليهم  
القتل . وأفاض عليهم ثيابا واسعة وعمائم مدورة وطيايس سابلة (١) ؛  
وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانيين . وعقد مجلسا عظيما . وأمر  
« بإحضار واحد من القوم . فدخل في هيئة عظيمة ، حتى اذا  
مثل بين يديه قال له : « ويلك ! ما كفاك أنك خنت السلطان ،  
واستوليت على مال الديوان ، الى ان اخرجت الأعمال ومحقت الغلال .  
فأدى ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبته ! » ؛  
فضربت في الحال . وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر بإحضار  
آخر منهم ، فقال له : « كيف جسرت على مخالفة الأمر لا تنهي  
عن احتكار الغلة ، وتعاديت على ارتكاب مانهيت عنه ، الى ان تشبه

---

(١) يفهم من سياق العبارة ان هذه الملابس كانت مما يميز التجار من غيرهم من  
أصناف السكان بالقاهرة ، في ذلك العهد .

بك سواك ، فهلك الناس ؟ اضرب رقبتك ! ، ، فضربت في الحال .  
واستدعى آخر ، فقام اليه الحاضرون من التجار والطحانين  
والخبازين ، وقالوا : « أيها الأمير ! في بعض ما جرى كفاية .  
ونحن نخرج الغلة . وتدير الطواحين . ونعمر الأسواق بالخبز .  
ونرخص الأسرار على الناس . ونبيع الخبز رطلا بدرهم » .  
فقال : « مايقنع الناس منكم بهذا » . فقالوا « رطلين » .  
فأجابهم بعد الضراعة . ووفوا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى  
النيل . وسكنت الفتن . وزرع الناس وتلاحق الخير . وانكشفت  
الشدة . وفرجت الكربة . وخبر هذه الغلات مشهور . وفي هذا  
القدر كفاية من التعريف بها ، والله يقبض ويبسط واليه  
ترجعون .

ثم وقع غلاء في أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، ووزاره  
الأفضل . بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً .  
فتقدم الخليفة الى القائد أبي عبدالله بن فانك - الملقب بعد ذلك  
بالمأمون البطائحي - ان يدبر الحال . فختم على مخازن الغلات .  
وأحضر أربابها وخبرهم في ان تبقى غلاتهم تحت الختم الى ان  
يصل المتغل الجديد . او يفرج عنها وتباع بثلاثين ديناراً كل مائة  
أردب . فمن أجاب أفرج عنه . وباع بالسعر المذكور . ومن لم  
يجب ابقى الختم على حواصله . وقدّر ما يحتاج اليه الناس في كل  
يوم من الغلة ، وقدّر القلال التي اجاب التجار الى بيعها بالسعر  
المعين . وما تدعو اليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على  
الطحانين بالسعر . فلم يزل الامر على ذلك الى ان دخلت الغلة

الجديدة . فأنحلت الاسعار . واضطر اصحاب الغلة المخزونة الى بيعها خشبه من السوس . فباعوها بالنزر اليسير . وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الاول .

ثم وقع غلاء شنيع ، وقحط ذريع ، في ايام الحافظ لدين الله ، بوزارة الافضل ابن وحش<sup>(١)</sup> . الا انه لم يستمر . فان الافضل المذكور كان قد ركب الى الجامع العتيق بمصر . وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة . وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد في الاسعار . ووظف عليهم القيام بما يحتاج اليه في كل يوم . وبأمر الامر بنفسه . وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسْعَ احد خلافة . ولم يزل الحال كذلك الى ان من الله تعالى بالرخاء ، وكشف عن الناس ما نزل بهم من البلاء . ان ربي لطيف لما يشاء ، انه هو العليم الحكيم .

ثم وقع غلاء في ايام الفأز ، بوزارة الصالح طلائع بن رزيك . بلغ فيه الارب خمسة دنانير . لقصور ماء النيل<sup>(٢)</sup> عن الوفاء . وكان بالأهراء<sup>(٣)</sup> من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج

(١) اختلفت المراجع المتداولة في اسم هذا الوزير ، فهو في السيوطي ( حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨ ) رضوان بن الوحشي ، وفي ابى المحاسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٢٤١ ، ٢٧١ ) رضوان بن ولحشى .

(٢) نسب ابو المحاسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٣٣٩ ) هذا الغلاء الى احتكار ابن رزيك للغلال .

(٣) الاهراء هي الاماكن التي تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة او السلطان ، احتياطاً لامثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لا تفتح الا عند الضرورة . وهي غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال وأحطاب وأتبان . المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية (١) .



جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانين . وأرخص سعرها .  
ومنع من احتكارها . وأمر الناس ببيع الموجود منها . وتصدق  
على جماعة من المتجملين (١) والفقراء بجملة كثيرة . وتصدق سيف  
الدين حسين (٢) ، وغيره من الامراء وارباب الجهات (٣) بالقصر ، ما  
نقّس عن الناس ، ولم يستمر الحال على ذلك سوى مدة يسيرة ،  
حتى فرّج الله ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء في الدولة الايوبية، وسلطنة العادل أبي بكر  
بن أيوب ، في سنة ست وتسعين وخمسة : وكان سببه توقف  
النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة . فانتهد الزيادة الى اثني عشر  
ذراعا وأصابع . فتكاثر مجيء الناس من القرى الى القاهرة من  
الجوع . ودخل فصل الربيع ، فهب هواء أعقبه وباء وفناء . وعدم  
القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع . فكان الأب  
يأكل ابنة مشويا ومطبوخا . والمرأة تأكل ولدها . فعوقب جماعة  
بسبب ذلك . ثم فشا الامر وأعياء الحكم . فكان يوجد بين  
ثياب الرجل والمرأة كتف صغير او فخذ أو شيء من لحمه .

---

«١» المتجملون الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم . (محيط .

«٢» كان هذا الامير ابن أخي الوزير طلائع بن رزيق . أبو الحامس ( النجوم .  
الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ) .

«٣» لعل المقصود بأرباب الجهات اهل اليسر والغنى . والجهات - ومفرداتها جهة -  
القرائب الدبوانية أيضاً ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط . انظر المقرئ .  
« السلوك لمعركة دول الملوك » ج ١ ، ص ٣٧٣ ، والقلقشندي « صبح الاعشى » ،  
ج ٣ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤ .

ويدخل بعضهم الى جازه ، فيجد القدر على النار ، فينظرها حتى تنهيا ،  
فاذا هي لحم طفل . واكثر ما يوجد ذلك في أكابر البيوت .  
ووجدت لحوم الاطفال بالاسواق والطرقات مع الرجال والنساء  
مختفية . وغرق في دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد  
الامر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بني آدم بحيث ألفوه .  
وقل منهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضروات  
وكل ما تنبت الارض . فلما كان آخر الربيع احترق ماء النيل في  
برمودة حتى صار المقياس في بر مصر . وانحسر الماء عنه الى بر  
الجزيرة . وتغير طعم الماء وريحه . ثم اخذ الماء في الزيادة قليلا  
قليلا الى السادس عشر من مسرى . فزاد إصبعا واحدا . ثم  
وقف أياما . وأخذ في زيادة قوية أكثرها ذراع الى ان بلغ خمسة  
عشر ذراعا وست عشرة إصبعا . ثم انحط من يومه . فلم تنتفع به  
البلاد لسرعة نزوله وكان أهل القرى قد فتوا . حتى ان القرية  
التي كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين او ثلاثة .  
ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر ، فانها فقدت حتى  
بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين دينارا ، والهزيل بستين  
دينارا . وجافت (١) الطرق ، كلها ، بمصر والقاهرة ، وسائر دروب  
النواحي بجميع الاقاليم ، من كثرة الموتان . وما زرع على قلتيه  
أكلته الدودة . ولم يمكن رده لعدم التقاوى والابقار . واستمر  
أكل لحوم الاطفال . وعدم الدجاج جملة . وكانت الافران إنما  
يوقد فيها بأخشاب البيوت . وكانت جماعة من اهل الستر يخرجون

---

«١» جافت الجيفة - أتننت ( المحيط )

في الليل ويتحطبون من المساكن الخالية ، فاذا أصبحوا باعوها .  
وكانت الازقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة الا  
القليل . وكان الرجل بالريف ، في أسفل مصر وأعلىها ، يموت ويبيده الحراث ،  
فيخرج آخر للحراث فيصيبه ما أصاب الاول . واستمر النيل ثلاث  
سنين متوالية لم يطلع منه الا القليل . فبلغ الأردب من القمح  
الى ثمانية دنانير . وأطلق العادل للفقراء شيئاً من القلال . وقسم  
الفقراء على ارباب الأموال . وأخذ منهم اثني عشر ألف نفس ،  
وجعلهم في مناخ (١) القصر . وأفاض عليهم القوت . وكذلك فعل  
جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء . وكان الواحد من أهل الفاقة  
إذا امتلأ بطنه بالطعام ، بعد طول الطوى ، سقط ميتاً . فيدفن منهم  
كل يوم العدة الوفرة . حتى أن العادل قام في مدة يسيرة بمواراة  
نحو مائتي ألف وعشرين ألف ميت . فان الناس كانوا يتساقطون  
في الطرقات من الجوع . ولا يمضي يوم حتى يؤكل عدة من بني  
آدم . وتعطلت الصنائع . وتلاشت الاحوال . وفنيت الاقوات  
والنفوس حتى قيل : سنة سبع\* افتقرت أسباب الحياة . فلما أغاث  
الله الخلق بالنيل ، لم يوجد أحد يحراث أو يزرع . فخرج الأجناد  
بغلانهم وتولوا ذلك بأنفسهم . ولم يزرع أكثر البلاد لعدم الفلاح .  
وعدمت الحيوانات جملة . فبيع فروج بدينارين ونصف . ومع ذلك  
كانت المخازن مملوءة غلالا . والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل  
بدرهم ونصف . وزعم كثير من ارباب الأموال ان هذا الغلاء .

---

(١) المناخ في الاصل المكان المخصص لانواع الجمال السلطانية ، (المقريزي : السلوك  
لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ٥٠٦ ، حاشية ه ) وهو هنا بمعنى مخزن القلال ، كالأهرام  
والثون . ( ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ١٩ ) .



كسنى يوسف عليه السلام . وطمع ان يشتري بما عنده من  
الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم . فأمسك الغلال وامتنع من  
بيعها . فلما وقع الرخاء ساست (١) كلها . ولم ينتفع بها فرماها .  
وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضهم مات عقب ذلك  
شر ميتة . وبعضهم أصبح في ماله . ان ربك بالمرصاد . وهو  
الفعال لما يريد .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية ، بسلطنة العادل كُتُبُغا ، في سنة ست وتسعين  
وسبعمائة : وذلك ان بلاد برقة لم تمطر . فقحطت بلادها ، وجفت الاعين منها ،  
وعم أهلها الجوع لعدم القوت . فخرج منها نحو من ثلاثين ألف  
نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر (٢) . فهلك معظمهم جوعاً  
وعطشاً . ووصل اليسير منهم في جهد وقلة . وتأخر الوسمى (٣)  
يلاذ الشام حتى فات أوان الزرع . فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا .  
ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء . وضجوا وابتهلوا الى الله  
سبحانه وتعالى . فأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا في المياه الى البلد .  
ووقف النيل بمصر عن الزيادة . فتحركت الأسعار . وتأخر المطر  
يلاذ المقدس والساحل حتى فات أوان الزرع ، وجفت الآبار ،

---

(١) اي اعتراها السوس .

(٢) لعل السبب في خروج ذلك العدد من برقة الى مصر من دون غيرها من خضراء  
البلاد المجاورة كإفريقية ( تونس ) مثلاً ، ان برقة - او على الأقل القسم الشرقي منها  
حتى جهة العقبة - كانت تابعة لمصر ، يقطعها السلطان بالناشير تارة لامراته من الممالك ،  
وتارة لرؤساء العرب الظاعنين هناك . انظر الفلقشتدي . ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ ) .

(٣) الوسمى هنا مطر الخريف ، ومن معانيه ايضاً محصول النيرة الاول .

ونضب ماء عين سلوان بالقدس<sup>(١)</sup> . وكانت مبلغ ماء النيل في هذه السنة ، أعني سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعاً وسبع عشرة أصبعا . ونزل سريعاً ، وكسر بحر أبي المنجا<sup>(٢)</sup> قبل أوانه بثلاثة أيام خوفاً من النقص . فبلغ كل أردب من القمح الى مائة درهم ، والشعير الى ستين ، والفلول الى خمسين ، واللحم الى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرجت الفلال من الاهراء . وفرقت في الخنازير والجرايات ، لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب في كل يوم خمسين وستمائة أردب ، ما بين قمح وشعير . وراتب الحوائج خاناه<sup>(٣)</sup> عشرين ألف رطل لحم في اليوم . وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات . فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين . وطرحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار .

---

( ١ ) تقع عين سلوان بوادي جهن بالقدس جنوبي دائرة الحرم . وربما خصها المقرئ بهذه الإشارة لكونها عيناً مباركة بالقدس . أو لأنها كانت تقي أراضي موقوفة على الفقراء .

( ٢ ) حفرت هذه التربة في العهد الفاطمي لري بعض أراضي الجنوب الشرقي للدلتا بماء النيل ، وكان المكاف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعياً اليهودي . فحرفت باسمه . وكان ميماد كسرهما من اعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والايوبيين . ( المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٤٨٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ) .

( ٣ ) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهي عربية ، وخاناه وهي فارسية ، ومعناها ممراً في مصطلح الدولة المملوكية بمرير بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو أمير . انظر المقرئ ( كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥٩ . حاشية ٤ ) .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة  
الواصل ، إلا أنهم عنون أنفسهم بمجيء الغلال الجديدة ، وكان  
قد قرب أوانها . فعند ادراك الغلال هبت ريح سوداء مظلمة من  
نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك  
البلاد ، فهافت (١) كلها ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل ،  
ففسدت بأجمعها . وعمت تلك الريح والتراب اقليم البحيرة والغربية  
واقليم الشرقية ، ومرت الى الصعيد الاعلى ، فهاف الزرع . وفسد  
الصيفي من الزرع ، كالأرز والسمسم والقلقاس وقضب السكر ،  
وسائر ما يزرع على السواقي ، فزادت الاسعار . وأعقبت تلك  
الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر  
والعسل وما يحتاج اليه المرضى ، وعدمت الفواكه ، وبيع الفروج  
بثلاثين درهماً ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ،  
والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم  
وتزايد القمح الى مائة وتسعين الأردب ، والشعير الى مائة وعشرين ،  
والفول والعدس الى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقحطت بلاد  
القدس والساحل ومدن الشام الى حلب ، فبلغت القنطرة القمح  
الى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم  
الرطل الى عشرة دراهم ، والفاكهة الى أربعة أمثالها . وكان  
هولاء الكرك والشوبك وبلاد الساحل لا يرصد للمهات والبواكر (٢) .

«١» هاف من الهيف وهو شدة العطش ( المحيط )

«٢» البواكر جمع بيكار . وهو لفظ فارسي معرب . وقد جرى في مصطلح  
الدولة المملوكية بصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب عامة . انظر المقرئ  
( كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٠٥ . حاشية ١ ص ٥٣٦ - ٦١٦ ) .



ما ينفي عن عشرين ألف غرارة ، فحلت الى الامصار .  
واقحطت مكة ، فبلغ الاردب القمح بها الى تسعمائة درهم ،  
والشعير الى سبعمائة ، فرحل اهلها حتى لم يبق بها الا اليسير من  
الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز . وعدم القوت يبلاد اليمن  
واشتد بها الوباء ، فباعوا اولادهم في شراء القوت ، وفروا الى  
بحو حلى (١) بني يعقوب ، فالتقوا بأهل مكة وضاعت بهم البلاد ،  
فقتلوا كلهم بالجوع الا طائفة قليلة . وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت  
دوابهم وهلكت مراعيهم ، وامسك الفطر عنهم . واشتد الامر  
بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فمظم الجوع ، واتهب  
الخبز من الافران والخوانيت ، حتى كان العجين اذا خرج الى  
الفرن اتسبه الناس فلا يحمل الى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه  
الا ومعه عدة يحمله بالعصى من النهاية . فكان من الناس من  
يلقى نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالي بما ينال رأسه وبدنه  
من الضرب ، لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الامر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوي  
الحاجات ، وفرقهم على الامراء . فأرسل الى امير المائة مائة فقير ،  
والى امير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان  
من الامراء من يطعم سبعة من الفقراء لحم البقر مثنوذاً في مرقه  
الخبز ، يمدده لهم بمطاطاً يأكلون جميعاً . وفيهم من يعطي فقراءه  
رغيفاً ، وبعضهم كان يفرق الكمك ، وبعضهم يعطي رقاقا ، فحفت  
ما بالناس من الفقر . وعظم الوباء في الارياف والقرى ، وفشت

(١) بلد باليمن على ساحل البحر .

الامراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان ؛ وطلبت الادوية  
للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة في شهر واحد  
بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم . وبيع من دكان يعرف بالشريف  
عطوف من سوق السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ،  
وآخر خارج باب زويلة ، بيع في كل واحد منها بنحو من مثل  
ذلك . وطلب اطباء ، وبذلت لهم الاموال ، وكثر تحصيلهم ،  
فكان كسب الواحد منهم في اليوم مائة درهم . ثم اعيانا الناس  
كثرة الموت ، فبلغت عدة من يرد اسمه في الديوان السلطاني في  
اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف نفس . وأما الطرحاء فلم يحصر  
عددهم بحيث ضاقت الارض بهم ، وحفرت لهم الآبار والحفائر  
وألقوا فيها . وجافت الطرق والنواحي والاسواق من الموتى .  
وكثر أكل لحوم بني آدم خصوصاً الاطفال ، فكان يوجد الميت  
وعند رأسه لحم آدمي ، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير  
أو نخذه أو شيء من لحمه . وخلت الضياع من اهلها ، حتى ان  
القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها الا نحو العشرين . وكان  
اكثرهم يوجد ميتاً في مزارع القبول لا يزال يأكل منه اذا  
وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك زكت القلال في الكيل اضافة المفهوم : ولقد  
كان للأثير فخر الدين الطنبغا المساحي من جملة زرعه مائة فدان  
فولا لم يمنع أحداً من الأكل منها في موضع الزرع ، ولم يمكن  
أحداً ان يحمل منه شيئاً . فلما كان اوان الدراس لم يرض بمن  
وكل اليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على اجران تلك

المائة فدان الفول ، فاذا تل عظيم من القشر الذي أكل الفقراء .  
فوله أخضر ، فطاف به وقتشه فلم يجد به شيئاً من الفول ، فأمر  
به عند انقضاء شغله ان يدرس لينتفع بتبته ، فحصل منه سبعمائة  
وستون أردباً . فعذ ذلك من بركة الصدقة وقائدة اعمال البر ،  
والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .

وكانت ارباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ، فكان  
الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائتين ، ويصيب  
الأقل من السوق ربحاً في اليوم ثلاثين ، وكذلك  
كانت مكاسب ارباب الصنائع ، واكتفوا بذلك طول  
الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح في الغلال - من الأمراء  
والجنود وغيرهم - في مدة الغلاء اما في نفسه بأفّة من الآفات ، أو  
بأتلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان بعضهم ستمائة  
أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما  
ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينتفعه الندم ؛  
فلما صار اليه ثمن الغلال أنفق معظمه في عمارة دار ، وزخرفها  
وبالغ في تحصينها واجادتها حتى اذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها  
أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشيء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال  
الوزير فخر الدين بن الخليلي . وازداد ظلم اتباع السلطان  
ومماليكه . وتكاثر جورهم وعظم طمعهم في أخذ البراطيل



والحمايات (١) ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء . ولعبت الناس في الفلوس لما ضربت ، فنودي أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلوس درهم ؛ هذا أول ما عرف من وزن الفلوس . واشتد ظلم الوزير - وهو صاحب نحر الدين بن الخليلي - لتوقف احوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل المواريث (٢) للغداء والعشاء ، واخذ الاموال الموروثة ولو كانت الوارث ولداً أو غيره ؛ فاذا طالبه الولد بميراث ابيه ، أو الوارث بما انجر اليه من الارث ، كلفه الى اثبات نسبه او استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك الا بعد عناء طويل ومشقة ، فاذا تم الاثبات احالة على المواريث ، حتى اذا

---

(١) عرف المقرئزي ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٣-١١١ ) في باب اقسام مال مصر ، هذين النوعين من الضرائب ، وأنى على تاريخهما في عبارة واضحة مختصرة ، ونصها ( ص ١١١ ) : « واما البراطيل ، وهي الاموال التي تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبيها وقضايتها وعمالها . فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزيك في ولاية النواحي فقط ، ثم بطل وعمل في أيام العزيز بن صلاح الدين [ الايوني ] أحيانا ، وعمله الامير شيخون في الولاية فقط ، ثم افحش فيه الظاهر برقوق ... وأما الحمايات والمستأجرات فشيء حدث في أيام الناصر فرج [ بن برقوق ] ، وصار لذلك ديوان ومباشر ، وعمل مثل ذلك الامراء ، وهو من أعظم اسباب الخراب ... » .

(٢) المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث الحشرية ، وقد شرح المقرئزي ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ) أصله وطرق تحصيله في عصره بالآتي : « واما المواريث ، فانها في الدولة الفاطمية لم تكن كما هي اليوم ، من اجل ان مذهبهم يورث ذوي الارحام ، وان البنت اذا انفردت استحققت المال بأجمعه . فلما انقضت أيامهم ، واستولت الدولة الايوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة اموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهي التي يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ؛ فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى » .

مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر او غيره فعل معهم كذلك ،  
فتمجز الورثة من الطلب ، فتترك المطالبة .

واشتد الأمر على التجار لرمي البضائع عليهم بزيادة الأثمان  
والقيم ، وكثرت المصادرات في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم  
الجور على اهل النواحي ، وحملت التقاوي السلطانية من الضياع .  
واشتد الأمر على اهل دمشق ونبلس وبلبك والبقاع وغيرها ،  
وكانت ايام في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الامراض والموت  
وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء اعجوبة في غاية الغرابة لم يسمع  
بمثلها : وهي ان رجلا من اهل الفلح بحية عسال - احدى قرى  
دمشق الشام - خرج بشور له ليرد الماء ، فاذا عدة من الفلاحين  
قد وردوا الماء ، فأورد الثور حتى اذا اكتفى نطق بلسان فصيح  
أسمع من بالمورد ، وقال : « الحمد لله والشكر له . ان الله تعالى  
وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية ، فشفع لهم النبي صلى الله عليه  
وسلم . وان الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وانه قال يا رسول الله فله  
علامة صدقي عندهم ، قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة . وأنه  
بعد فراغ كلامه صعد الى مكان مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع  
به اهل القرية . وجاءوا من كل حدب ينسلون . فأخذوا شعره  
وعظامه للتبرك . فكانوا اذا بنحروا به موعوكا برىء . وعمل بذلك  
محضر مشبوت على قاضي البلد ، وحمل الى السلطان بمصر . فوقف  
عليه الأمراء . واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره .  
وعقب ذلك انحلت الأسعار . وجاء الله بالفرج . وفي خلقكم

وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون ؛ واختلاف الليل والنهار وما  
أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف  
الرياح آيات لقوم يعقلون .

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الغلاء .  
بالديار المصرية ، في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون . وعز القمح ،  
ووصل كل أردب الى سبعين درهماً ، والقول الى خمسين ، والخبز  
كل خمسة أرطال بدرهم ، ولا يكاد يوجد . وعدم القمح من  
الأسواق . وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من  
الناس . وصار الخبز كالكسب (١) من السواد . فرتب الوالي على  
كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق (٢) لدفع الناس عن  
حوانيت الخبز لئلا ينهب . فضج الناس للسلطان واستغاثوا . فجمع  
الأمراء وقال لهم : « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر على ، وشهر  
على الله » ؛ ففتح الأمراء الشون (٣) . وباعوا كل أردب بثلاثين  
درهماً . ففرج عن الناس . وفتح السلطان حواصله في شعبان . وباع  
كل أردب بخمسة وعشرين درهماً ودخل القول الجديد والشعير ،  
فأكل الناس منه الى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ،  
وانحل السعر .

ثم وقع الغلاء في أيام الأشرف شعبان . وسببه قصور

---

(١) الكسب - عصارة الدهن ( المحيط ) وعند العامة اليوم ما يتبقى من السمسم .

بعد عصره .

(٢) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الحشن كالتى يستعملها البدو في

سوق الجمال .

(٣) جمع شونه وهي مخزن القلة ، مصرية ( المحيط ) .



النيل في سنة ست وسبعين وسبعمائة ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً .  
الخليج ، فأنحط الماء ، وارتفع السعر . فبلغ القمح كل أردب الى  
مائة وخمسين درهما والشعير الى مائة ، والخبز الي رطل ونصف  
بدرهم . وعزت الأقوات وقل وجودها . فمات الكثير من الجوع  
حتى امتلأت الطرقات . وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس .  
وفي هذا الغلاء بلغ الفروج الى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة الى  
مائة وخمسين . وكان السائل يطلب اللبابة لبشمها ، ويصيح حتى يموت .  
فأمر السلطان بجمع الفقراء . وفرقهم على الأمراء ومياسير التجار . ودام هذا  
الغلاء نحو سنتين . ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل . فارتوت  
الأراضي . وحصل الرخاء بعد ما خامر اليأس القلوب ، وظن الكثير من  
الناس دوام تلك الشدة ، واستبعد حصول الفرج . وهي حادثة  
شاهدناها ، ومحنة أدركناها . وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما  
يَـقْنَطُوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد .

## فصل في بيان الاسباب التي نشأت عنها هذه المحن

التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الزمان التي درفنا اليها

اعلم ، تولى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، ان الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد في قديم الزمان وحديثه ، على ما عُرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وُعلم من أخبار البشر ، انما يحدث من آفات سماوية في غالب الامر : كقصور جري النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والجهاز وغيره . أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى في الخلق ، اذا خالفوا امره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذي حل بمصر فانه بخلاف ما قدمناه . ويأنه أن النيل قصر جريه في سنة ست وتسعين وسبعائة ، فشرق أكثر الأراضي ، وتعطلت من الزراعة . فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح الى سبعين درهما الأردب . ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل ، حتى عم الاقليم كله . فأحب الناس لذلك الكثير من البذر . وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم زراعة أكثر البلاد في سنة ست وتسعين كما مر . لا جرم ان تزايدت الاسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح الى نحو مائتي درهم ، والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد

مصر من الزمن القديم ، اذا تأخر جري النيل بها ان يمتد الغلاء .  
سنتين . فلما كان أوان مجيء الغلال الجديدة في سنة ثمان وتسعين  
انحلت الاسعار الى ان رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ،  
او قريباً منه .

واستمر الامر حتى مات الظاهر برقوق في نصف شوال  
سنة احدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة قمح ، وكان (١)  
يبلغ ثلاثين درهماً الاردب . فبيع في اليوم الثاني لموته كل أردب  
من القمح بأربعين درهماً . وتزايد حتى بيع في سنة اثنتين وثمانمائة  
بضع وسبعين درهماً الاردب . وتماذى الامر كذلك الى ان قصر  
مد النيل في سنة ست وثمانمائة ، فشنع الامر ، وارتفعت الاسعار  
حتى تجاوز الاردب القمح أربعمائة درهم . وسرى ذلك في كل ما  
يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجور الاجراء  
- كالبناء والفعلة وأرباب الصنائع والمهن - تزايداً لم يسمع بمثله  
فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء القوت من عند الله تعالى في  
سنة سبع وثمانمائة . فكثر زيادة النيل ، وعم النفع به الاقليم ،  
فاحتاج الناس الى البذر . وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة  
وغيرهم كثيرة جداً لامرئ : أحدهما احتكار الدولة الاقوات ومنع  
الناس من الوصول اليها الا بما أخبروا من الاثمان ، والثاني زكاة  
الغلال في سنة ست وثمانمائة ، فانه حصل منها ما لم يسمع بمثله  
في هذا الزمن . فلاجل هذا وغيره ، مما سيأتي ذكره ان شاء  
الله تعالى ، تفاقم الامر وجل الخطب وعظم الوزر ، وعمت البلية

---

(١) ليست هذه الكلمة في الاصل .



وطمت ، حتى مات من اهل الاقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعم الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست وسنة سبع ، وعز وجودها ، وبلغت اثمانها الى حد نستحي من ذكره . ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة (١) ، والامر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج اليه ، وسوء التدبير وفساد الرأي ، في غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الامر . وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها : -

السبب الاول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة وسائر الاعمال ، بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل . فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن يؤمله من الاعمال الجليله والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعد به بال السلطان على ما يريد من الاعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه اياه ، وليس معه بما وعد به شيء قل ولا جل ، ولا يجد سبيلا الى أداء ما وعد به الا باستدائته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره ، فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلزمه أربابها . لا جزم انه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من انواع المال ، ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الانفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا

---

( ١ ) هنا دليل مادي لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذي حدا المقرري الى كتابتها ، وهذا فضلا عما ورد مجرد المخطوط من اشارة الى تاريخ الكتابة .

بما يستره من الحرائر . ويحتاج الى ان يقرر على حواشيه واعوانه  
ضرائب ، ويتمجل منهم أموالا ، فيمدون هم أيضاً أيديهم الى  
أموال الرعايا ، ويشربون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون .  
ثم ينبأ (١) البائس في جمع الأموال التي استدانها اذا أتته استدعاءات  
من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم ان كان  
المتولي متقلداً عملاً من أعمال الريف ، فيحتاج له الى ضيافات سنوية  
وتقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال . ولا  
يشعر مع ذلك الا وغيره قد تقلد ذلك العمل بما التزم به ، وقد  
بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط (٢) على ما يوجد له من  
اثاث وحيوان وغيره ، ويشخص في أنحس حال ، وقد أحيط كما  
ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ، فلا يجد بداً من الالتزام  
بمال آخر ، ليقلد العمل الاول او غيره من الاعمال .

فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت  
أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن أوطانهم ؛ فقلت بجابي  
البلاد ومتحصلاً ، لقله ما يزرع بها ، ونخلو أهلها ورحيلهم عنها  
لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقي منهم .  
وكان هذا الامر كما قلنا مدة أيام الظاهر برقوق الى  
أن حدث غلاء سنة ست وتسعين ، كما مر ذكره ، فظهر بعض  
الخلل لأكله في أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما البقية التي كانت  
بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثاني كثرة صلات الظاهر

---

(١) نبأ من أرض الى أرض - خرج ( المحيط ) .

(٢) يصادر ، يحجز .

وتوالي بره مدة الغلاء في سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وانسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة الى أن مات الظاهر برقوق . فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة ، آل الى تنازع وحروب قد ذكرتها في كتاب مفرد (١) . فاقضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار (٢) وقطاع الطريق ، خفيت السبل ، وتعذر الوصول الى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب . واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا متر فيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً .

السبب الثاني غلاء الأتبان : وذلك أن قوما ترقوا في خدم الأمراء ، يتولفون اليهم بما جلبوا من الاموال الى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القرية منهم ، ولا وسيلة أقرب اليهم من المال ، فتعدوا الى الاراضي الجارية في اقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجرها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر . فثقلت لذلك متحصلات مواليتهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يداً يمنون بها اليهم ، ونعمة يعدونها اذا شاءوا عليهم . فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ القدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه

---

(١) لا يوجد بين الكتب المعروفة للقرنيزي مؤلف في أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الإشارة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك .  
(٢) الزعار - والزعره والزعر ايضاً - جمع زاعر ، وهو اللص والمجتال والمبار والحرفوش والمتشرد .



الحوادث . لاجرم أنه لما تضاعفت أجيرة الفدان من الطين الى مذكرونا ، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج الى بذره ما تقدم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكايه الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم في عمل الجسور (١) وغيرها - وكانت الغلة التي تحصل من ذلك عظيمة القدر زائده الثمن على أرباب الزراعة ، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم - ومنعت الأرض زكاتها ، ولم تؤت ما عهد من أكلها ؛ والحسارة يأبأها كل واحد طبعا . ولا يأتيها طوعا . ومع أن الفلاح معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم ، وعظمت في احتجاز أسباب الرفقة نهيمتهم ، استمر السعر مرتقا لا يكاد يرجى انحطاطه ؛ فخرّب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الاراضي من الزراعة . فقلت الفلاح وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ، ولمجز الكثير من ارباب الاراضي عن ازدياعها لغو البذر وقلة المزارعين . وقد اشرف

---

(١) الجسور - والمفرد جسر - الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه، لحفظ البلاد من اخطار الفيضان ؛ وهي نوعان : جسور سلطانية ، وهي الجسور العامة التي يجب على السلطان تمهدها بالعمارة والاصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهي الجسور الخاصة الواقعة في اقطاع من الاقطاعات، وعلى الامير او الجندي صاحب الاقطاع ان يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ، ويظهر ان العمل في تلك الجسور كلها كان مسخرة . انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ح ٣ ، ص ٤٤٨ - ٤٥٠ ؛ ابن سمان : قوانين الدواوين ، ص ١٦ - ١٧ ؛ القريري : كتاب السلوك لمرقة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

«الاقليم لا جل هذا الذي قلنا على البوار والدمار ، سنة الله في  
الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا .

السبب الثالث رواج الفلوس : اعلم جمل الله لك الى كل  
خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل علما ودليلا ، انه لم تزل سنة  
الله في خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة الى ان حدثت  
هذه الحوادث ، وارتبكت هذه العظام التي قلناها في جهات  
الارض كلها ، عند كل امة من الامم كالفرس والروم وبسني  
اسرائيل ويوتان والقيبط ، بل والنبط والتبابعة اقيال اليمن ،  
والعرب العاربة والعرب المستعربة - ، ثم في الدولة الاسلامية من  
ظهورها ، على اختلاف دولها التي قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها  
كبني امية بالشام والاندلس ، وبني العباس بالشرق ، والعلويين  
بمطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة  
الترك بني سلجوق ، ودولة الديلم والمغل بالشرق ، ودولة الاكراد  
بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، - ان النقود  
التي تكون اثمانا للمبيعات وقيا للأعمال انما هي الذهب والفضة  
فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن امة من الامم ولا  
طائفة من طوائف البشر انهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه  
تقدأ غيرها ، حتى قيل ان اول من ضرب الدينار والدرهم آدم  
عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح المعيشة الا بهما ، رواه  
الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق .

وستنأ عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت  
إليه ، فأقول مستعينا بالله ربي ، فانه مولاي وحسي : اعلم زادك

الله علما ، وآتاك ياناً وفيها ، ان الدراهم التي كانت تقدر  
الناس على وجه الدهر ما زالت ، حتى قيل ان اول من ضرب  
الدنانير والدراهم ، وصاغ الحلي من الذهب والفضة ، قالع بن  
غابر بن شالح بن أرغشدد بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداول  
الناس ذلك من زمنه . وآخر ما كانت الدراهم على نوعين :  
السوداء (١) الوافية ، والطبرية العتق (٢) ، وهما غالب ما يتعامل  
به البشر ، وكان ايضاً لهم دراهم تسمى جوارفية (٣) . وكانت  
تقود العرب في الجاهلية التي تدور بينها الذهب والفضة لا غير ،  
ترد اليها من الممالك دنانير الذهب قيصيرية من قبل الروم ، ودراهم  
فضة على نوعين - سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن  
الدراهم والدينار في الجاهلية مثل وزنها في الاسلام مرتين ، ويسمى

- 
- (١) عرف المقرئ في سبيل الدراهم السوداء - او السود ، او المسودة - بالآتي :  
« وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة . » انظر ما يلي بهذه الصفحة ؛  
وكذلك الفلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ) .  
(٢) الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لانها كانت تأتي الى بلاد العرب من  
مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت «مطم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، او انها  
عرفت بتلك التسمية لانها كانت تقرب فبلا بتلك المدينة زمن الرومان .  
(٣) يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة « جرارقة » في بعض النسخ الخطية من هذا  
الكتاب ، وأنه جمع « جريقي » ، أي اغريقي . على انه يوجد في محيط المحيط أن  
الجورق - والجورف ايضاً - الشيء الظلم ، فلعل المراد بلفظ « جوارفية » نوع من  
الدراهم السود لظلمتها .



المثقال درهما ، والمثقال (١) ديناراً . ولم يكن شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطالحوا عليها فيما بينهم : وهي الرطل الذي هو اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية وهي أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمئة درهم . والرطل والآن بمصر اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل ستمئة درهم ، والنش وهو نصف الأوقية - حوات صاده شينا قليل نش - وهو عشرون درهما ؛ والنواة (٢) وهي خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية وزنة

---

(١) عرف المقرئ (كتاب الأوزان والأكبال الشرعية) المثقال بأنه « اسم لما له ثقل ، سواء كبر أو صغر ؛ وغلب عرفه على الصغير ، وصار في عرف الناس اسماً على الدينار » . ويرجع إطلاق المثقال على الدينار في العصر الإسلامي إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة ٧٦ هـ (٦٩٥ م) ، بعد إصلاحه نظام النقد في الدولة الأموية ، إذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالاً واحداً كما كان قبلاً ، أي ٦٥,٥ حبة ، أو ٤,٢٥ جراماً ) ؛ وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة في عهد المماليك بمصر . انظر القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ . هذا قريب من المتن أن المثقال كان يطلق أيضاً على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما الراجح بقلاً عن الماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٧) أن الدراهم المتداولة في بلاد العرب أيام الجاهلية كانت على ثلاثة أوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثقال .

(٢) أوضح المقرئ (الأوزان والأكبال الشرعية، ص ٢٣) هذين اللفظين قليلاً بالمعارة الآتية : « العرب تقول نواة فتعني بها خمسة دراهم ، كما تقول النش لعشرين درهماً ، والأوقية للأربعين درهماً ... » .

الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية (١) وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة الدرهم من الجوارقية أربعة دوانيق ونصف دائق ، والدائق زنته ثمانين حبات وخمسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقسم ، وقد قطع من طرفها ما امتد . والدرهم البغلي كان يقال له الوافي ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز (٢) ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز . وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً ، وانما هو تبر (٣) ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهماً ، وانما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنة اثنان وعشرون قيراطا الا حبة ، وهو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره .

وقيل ان المثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال ان الذي اخترع الوزن في الزمان القديم بدأ بوضع المثقال ، فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البري المعتدل ؛ وانه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنجات خمس

---

(١) الدراهم البغلية هي التي ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودي بأمر الخليفة عمر بن الخطاب .

(٢) الراجح ان المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعاً في المعاملات ، ففي محيط المحيط « جوز ... الدراهم جعلها جائزة اي رائجة .. » ؛ ويجوز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف .

(٣) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد .

صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف (١) وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ، وخمسة ، وعشرة ، وفوق ذلك . فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين انما هي الشواهين (٢) .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقر أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفي رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الاموال على ذلك ، فجعل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تغش خمسة دراهم وهي النواة ، وفرض في كل عشرين دينارا نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغير منه شيئا . فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقر النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشيء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، في السنة السادسة (٣) من خلافته . وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلّم عمر رضي الله عنه في مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتقر لهم نهر معقل ووضع

---

(١) المقصود بفعل « أضعف » هنا ضعف أو ضاعف ، أي جعل الشيء ضعفين ، على ان صيغة هذا الفعل بالالف المتوسطة هي أبلغ الصيغ الثلاث .

(٢) الشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان ( محيط المحيط ) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٣) المعروف ان عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .



الجريب (١) والدرهمين الوزنة في الشهر. وضرب عمر رضي الله عنه الدراهم على نقش الكسروية (٢) ، وشكلها بأعيانها ، غير انه زاد في بعضها « الحمد لله » ، وفي بعضها « رسول الله » ، وعلى آخر « لا إله إلا الله وحده » ، وعلى آخر « عمر » ، والصورة صورة الملك لا صورة عمر. وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. فلما بويج عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها « الله اكبر » .

فلما اجتمع الامر لمعاوية بن ابي سفيان. رضي الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : « ان العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ضمر الدرهم وكبر القفيز (٣) ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند، وترزق عليه الذرية ، طلبا للاحسان الى الرعية . فلو جعلت انت عيارا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقا ، ومضت لك به السنة الصالحة . فضرب معاوية السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن

---

(١) الجريب هنا مقياس للارض ، ومقداره عشر قصبات في عشر قصبات ، على انه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان والزمان، والجريب في الاصل مكيال، وسعته ما يكفي من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب. انظر الماوردي : الاحكام السلطانية ص ١٤١ ، ١٤٦ .

(٢) الكسروية نسبة الى كسرى والمقصود الدراهم الفارسية .

(٣) القفيز مكيال قديم للحبوب وسعته ما يقرب من ربع أردب وهو ايضا مقياس للارض وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعا، والمعنى الاول هو المقصود هنا . انظر الماوردي ( الاحكام السلطانية ص ١٤٩ ) .

عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ... (١) فكانت تجري  
بجري الدراهم . وضرب معاوية ايضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً ،  
فوقع منها دينار رديء في يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية  
ورماه ، ثم قال : « يا معاوية ! انا وجدنا ضربك شر ضرب » ،  
فقال له معاوية : « لأحر منك عطاك ، ولأكسونك القطيفة (٢) » .

فلما قام عبدالله بن الزبير رضى الله عنه بمكة ضرب دراهم  
مدورة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وانما كانت قبل  
ذلك ما ضرب منها فانه تمسوح غليظ قصير ، فدورها عبدالله ونقش  
بأحد الوجهين « محمد رسول الله » ، وبالأخر « أمر الله بالوفاء  
والعدل » . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل  
لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وأعطاه الناس في العطاء حق  
قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قبل عبدالله بن مروان ،  
فقال : « ما ينبغي أن نترك من سنة المتأفق شيئاً » ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان ، بعد مقتل  
عبدالله ومصعب بن الزبير بن العوام ، فخص عن النقود والاوزان  
والمكايل ، وضرب الدنانير والدراهم ، في سنة ست وسبعين من  
الهجرة . وسبب ذلك أنه كتب في صدر كتبه الى الروم « قل  
هو الله احد » ، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ .

---

(١) بياض يسع كلمة واحدة لعلها « زياد » .

(٢) لعل معنى القطيفة هنا جلد البعير .

فكتب اليه ملك الروم (١) : « انكم قد أحدثتم كذا وكذا فتركوه ،  
والا أتاكم في دنائيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون » . فعظم ذلك  
عليه ، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنائير  
الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنائير فيها  
ذكر الله . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين  
وعشرين قيراطا سوى حبة بالشامي ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر  
قيراطا سواء . والقيراط أربع حبات ، وكل دائق قيراطين ونصف .  
وكتب الى الحجاج بالعراق أن اضربها قبلك ، فضرب الحجاج  
الدرهم ، ونقش فيها : « قل هو الله أحد » ، ونهى أن يضرب  
أحد غيره . فضرب سمير (٢) اليهودي دراهم فأخذه ايقتله ، فقال له :  
« عيار درهمي أجود من عيار دراهمك ، فلم تقتلني ؟ » ؛ فأبى  
إلا قتله . فوضع سمير للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل .  
وكان الناس لا يعرفون الوزن ، انما يزنون الدراهم بعضها ببعض ،  
فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها بقية من الصحابة ، فلم ينكروا  
منها سوى نقشها ، فإن فيه صورة ؛ وكانت سعيد (٣) بن المسيب

---

(١) يقصد المقرئ بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان امبراطورها في تلك السنة ،  
الموافقة لسنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثاني .

(٢) ان سميرا هذا من اهل بلدة تيا من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن  
الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وان تلك الدراهم عرفت باسم  
السميرية .

(٣) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم وقد توفي سنة ٩٤ هـ .  
« أبو الفداء » : المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠ .



يبيع بها ويشترى ، ولا يغيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذي ضربه على المثقال الشامي ، وهي الميالة (١) الوازنة زيادة المائة دينارين .

ويقال في سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك ، أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له : « يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله في الدرهم . فعزم على ذلك ، ووضع السكة (٢) الإسلامية . وكان الذي ضرب إذ ذاك الدراهم رجل من اليهود يقال له ميمر ، فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسيرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها . وتقدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قباهم من المال كي يحصيه عندهم ، وإن تضرب الدراهم بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولاً فأولاً . وقدر في كل مائة درهم درهماً عن الخطب وأجرة الضراب . وتتش على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » ، وعلى الآخر « لا إله إلا الله » ، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق ،

---

( ١ ) كذا في جميع النسخ المتداولة ، وقد ترجم (De Sacy) هذا اللفظ إلى ( trébucant ) ، أي وافية الوزن .

( ٢ ) عرف الماوردي ( الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩ ) السكة بأنها « الجديدة التي يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة » . وقد شرح المقرئ أيضاً ( كتاب الأوزان والأكبال الشرعية ، ص ٨٦ ) لفظ السكة بأن « الدينار والدرهم المضروبان ، سمي كل منهما سكة لأنه طبع بالحديد الملمة ، ويقال لها السكة ، وكل مسبار عند العرب سكة » .

وكتب في الطوق الواحد « ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا » ،  
وفي الطوق الآخر « محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق  
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

وتقل الثقات ان الذي دعا عبد الملك الى ما صنع من ذلك  
ان الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا . فلما نظر  
عبد الملك في امور الامة قال ان هذه الدراهم تبقى مع الدهر .  
وقد جاء في الزكاة ان في كل مائتين - او في كل خمس أواق - خمسة دراهم .  
وأشفق ان جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون  
ذلك بخساً للزكاة ، وان عملها كلها مثال الطبرية - ويحمل المعنى  
على أنها اذا بلغت مائتين عدداً وجبت الزكاة فيها - كان في ذلك  
حيف وشطط على رب المال . فالتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين  
فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا اضرار بالناس ، مع موافقة  
ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك - والى أن صنع ما ذكر -  
يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار (١) والصغار . فلما اجتمع  
الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك ، عمد الى درهم  
وواف فوزنه فاذا هو ثمانية دوانيق ، والى الدرهم من الصغار فاذا  
به وزن أربعة دوانيق ، فجمعها معا وجعل زيادة الاكبر على نقص

---

( ١ ) المقصود بعبارة « الكبار والصغار » هنا الدراهم الوافية وغير الوافية .

الأصغر ، وجعلها درهمن متساوين ، زنة كل منها ستة دوانيق  
 سواء . واعتبر المئقال أيضاً ، فإذا هو ما برح في آباد الدهر موفياً  
 محدوداً ، كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوانيق  
 تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .  
 وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل :  
 إحداهما أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم . وثانيها أنه عدل  
 بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، وصار الدرهم ستة دوانيق .  
 وثالثها أنه موافق لما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة  
 الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنة ، واجتمعت  
 عليه الأمة . وضبط هذا الدرهم الشرعي المجمع عليه أنه كما مر  
 زنة العشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة  
 وخمسا حبة من الشعر الذي وصف آنفاً ، ويقال له درهم الكيل :  
 فإن الرطل الشرعي منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المد ، ومن  
 المد يتركب الصاع . وإنما جمعت العشرة من الدراهم الفضة بوزن  
 سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل .  
 وكانهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوها  
 فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم .  
 فذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل ،  
 لأن ثلاثة أسباع الدرهم إذا اضيفت عليه بلغت مثقالاً ، والمئقال  
 إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقي درهماً ، وكل عشرة مثاقيل وزن  
 أربعة عشر درهماً وسبعي درهم . وقيل إن واضع الأوزان جعل



الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل . فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل ، ومنها ركب الدرهم فما فوقه الى الالف ، كما تقدم في المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض (١) وتقرش عليها « قل هو الله أحد » ، فقال القراء : « قاتله الله ! اى شيء صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض » ، وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسها (٢) وهم على غير طهارة ، فقل لها المكروهة ، وصارت ممة لها وعلامة عليها . ولقل سئل مالك رضي الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لا فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : « اول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر احد ذلك . وما رأيت اهل العلم أنكروه . ولقد بلغني ان ابن سيرين كان يكره ان يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك ها هنا » . وقيل لعبد الملك رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقلبها اليهودي والنصراني والجنب والحائض ، فان رأيت ان تأمر بمحوها » ، فقال : « أردت ان تحتج علينا الامم اننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا » . ومات عبد الملك بن مروان والامر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز .

---

( ١ ) المقصود بالدراهم البيض ما كان مناسقا وفي الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقي باسم الدينار الأبيض ايضاً .  
( ٢ ) الضمير عائد على الدراهم البيض .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك ضرب الهبيرية عمر بن هبيرة  
 بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول من شدد في أمر  
 الوزن ، وخلص الفضة أبلغ من تخليص من قبله . فلما قام هشام  
 بن عبد الملك ، وكان جموعاً المال ، أمر خالد بن عبد الله القسري  
 في سنة ست ومائة من الهجرة أن يصير العيار إلى وزن سبعة ،  
 وأن يطل السكك من كل بلد إلا واسط . ف ضرب الدراهم  
 بواسط ، وكبر السكة . فكان خالد في تخليص الفضة أشد من  
 قبله ، ف ضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عزل خالد في  
 سنة عشرين ومائة . وتولى يوسف بن عمر الثقفي ، فأفرط في  
 الشدة بحيث امتحن يوماً العيار فوجد درهما ينقص حبة ، ف ضرب  
 كل صانع ألف سوط . وكانوا مائة صانع ، ف ضرب في حبة مائة ألف  
 سوط . وصغر يوسف السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط  
 وحدها ، حتى قتل الوليد بن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة .  
 فلما استخلف مروان بن محمد الحمار - آخر خلفاء بني أمية -  
 ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ،  
 والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني أمية .

وكانت دولة بني العباس ، ف ضرب السفاح الدراهم بالأنبار<sup>(١)</sup> ،  
 وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها

---

( ١ ) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية إبان قيامها سنة ١٣٢ هـ ،  
 فسكنها السفاح مدة خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ في تأسيس  
 بغداد سنة ١٣٥ هـ ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها . انظر ياقوت  
 (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، ج ٣ ، ص ٩٢٥) .

وتقصها حبة ثم تقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور تقصها ثلاث حبات . وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية (١) على الميثاق البصري ، وكانت تقطع على الميثاق الميالة الوازنة التامة . فقامت الهاشمية على الميثاق ، والعق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة . ف ضرب المهدي فيها سكة مدورة فيها تقط ؛ ولم يكن لموسى الهادي بن المهدي سكة تعرف . وتماذى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة فصار نقصانها قيراطا غير ربع حبة . فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية (٢) من الري ، على الدنانير والدراهم ؛ وضرب دنانير زنة كل دينار منها مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس في النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا  
يزيد على مائة واحسدا إذا ناله معسر أسرا

---

( ١ ) الهاشمية نسبة إلى بني هاشم ؛ والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين .  
( ٢ ) سميت دراهم الري بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا ( عتاب ) الكندي ، وإلى الري من بلاد الهيتل ( أي بلاد ما وراء النهر ) ، في عهد الخليفة هارون الرشيد . وقد عرفت بتلك التسمية أيضاً دراهم فرغانة والصفد وكشك ونسف وأشروسنة وسمرقند . وكان لمحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاية الأعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم اقليمه باسمه ، فكان غطريف بن عطا واليا على خراسان ، وإلى نسبة الدراهم النطريفية ببخاري ، وكان مصيب بن عطا واليا على الشاش وخجندة وإلى نسبة الدراهم المصيبية .



وكان لبني العباس دنانير الخريطة (١) وهي مائة دينار فيه مائتان مكتوب على كل دينار « ضرب الحسنى لخريطة أمير المؤمنين » . قلت وهذه الدنانير هي التي يتعم منها أمير المؤمنين على المعنين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن مدينة بغداد ، وعمّره الحسن بن سهل . وصير نقصان الدراهم قيراطا غير حبة ، واستمر الأمر كذلك الى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، فصار النقص أربعة قرايط وحبة ونصف حبة ، وصارت لا تجوز الا في المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، وتولى الوزارة الفضل بن الربيع ، صير السكة الى السندى بن شاهر ، ف ضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير في سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب والفضة . وفي شهر رجب سنة احدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، وما زال الامر في ذلك كله عسراً يجوز فيه الدينار جواز المثاقيل . ثم ردت المثاقيل الى وزنها ، حتى كانت ايام الامير محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب الى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش في السكة بأعلى السطور « ربي الله » ، وبأسفلها « العباس بن الفضل » . فلما قتل الامين ، واجتمع الناس على عيد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالخرائط كما تنقش الخواتيم .

---

( ١ ) يظهر ان المقصود بالخريطة هنا الخزائنة الخليفة ، وصاحب الخريطة معناه صاحب بيت المال .

وكان الناس في اول الاسلام انما يزنون بالشواهين ، فلما ولي عبد الله بن عامر البصرة ، سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع في الميزان لسانا ، وهو اول من صنع لسانا للميزان . ولم يزل الامر في النقود على ما تقدم عامة أيام المأمون حتى مات . ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، ، الى ان قتلته الأتراك وشركوا بني العباس في الامور . وتفنت الدولة في الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت اوضاع الشريعة ورسوم الدين . وحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله به ، فكان من ذلك غش الدراهم . ويقال ان اول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زيوفا عبيد الله بن زياد ، حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة ؛ ثم فشت في الامصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف<sup>(١)</sup> ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن امرها ، وأرجو ان يوفقني الله على تفصيل ذلك .



«١» كانت تلك الدراهم أحد الانواع المقبولة في المعاملات فان الدراهم كانت في عصر من العصور الاسلاميه أربعة انواع ، وهي : الجيدة ومعناها فضة خالصة ، والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في معاملاتها وجباياتها ألبتة ، والنهرجة - ولعل صحتها المبهرجة - وهي التي لم تضرب بدار القرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات الافراد والحكومات ، والستوقة ، وهي التي كانت تصنع من نحاس مغلي بطبقة من الفضة . ولم تكن معتبرة في الدراهم الشرعية

## فصل

واما مصر من بين الامصار فما برح تقدها المنسوب الى قيم  
الاعمال وأثمان المبيعات الذهب خاصة ، كل سائر دولها جاهلية  
وإسلاما . يشهد لذلك بالصحة ان مبلغ خراج مصر في قديم  
الدهر وحديثه انما هو الذهب ، كما ستقف ان شاء الله تعالى على  
تفصيلا ، فيما أنا عازم عليه من افراد تأليف يحتوي على عامة احوال  
خراج مصر ، منذ مصرت وعرفت أخبارها الى هذا الزمن  
الحاضر (١) .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرة رضي الله  
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « منعت العراق درهمها وقفيزها ،  
ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها » ، أخرجه  
مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل بلد وما يختص  
به من كيل وتقدير وأشار الى أن نقد مصر الذهب . وكان في  
هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه ، فانه لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث  
عثمان بن حنيف ، ففرض على ارض السواد على كل جريب من  
الكرم عشرة دراهم ، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم ،

---

« ١ » لا يوجد بين المروء من مؤلفات المقرئ كتاب خاص بموضوع خراج  
مصر : على ان كتابه المواعظ والاعتبار ج ١ ، ص ٧٥ - ٧٦ « يشمل مقالتي  
خافيتين في هذا الموضوع ، وهما المقصودتان بهذه الاشارة .



وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم وعلى جريب (١) البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فارتضاه .

ولما فتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فرض عمرو بن العاص على جميع من بها من القبط دينارين ، دينارين . نجيت أول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ؛ وقيل جيت ستة عشر ألف دينار . وضربت الجزية على كل عالج من علوج مصر الذين أقروا لعامة الأرض أربعة دنانير في كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمة ، وفرض على كل عالج منهم أربعين درهما ، نجيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم ، وقيل مائة ألف ألف وستون ألف درهم . وما زال خراج السواد دراهم . ولولا خوف الإطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم منه سفر ضخم ، وفوق كل ذي علم عليم .

وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأواني ، وقد يضرب منها الشيء للمعاملات التي يحتاج إليها في اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف الفاطميين ؛ قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد

---

(١) الجريب عشر قصبات والقصبة ستة أذرع ، والقفيز عشر الجريب .

المسبحي (١) عفى الله عنه في تاريخه الكبير : « وفي شهر ربيع الأول ، يعني من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع (٢) والمزايدة ، فبيعت أربعة وثلاثون درهماً بدينار . ونزع السعر ، واضطربت أمور الناس ؛ فرفعت الدراهم وأنزل بعشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم جدد ، ففرقت في الصيارف ؛ وقرىء سجل برفعها وألا يتعامل بها ، وأنظر من في يده شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب . فاضطربت الناس ، وبلغت الدراهم القطع والمزايدة أربعة دراهم بدرهم من الجدد ، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار . ثم اشتهر في كتب الأخبار أن الفضة صارت تضرب نقوداً بمصر ، وأنها سميت بين الدراهم باسم المسودة . وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية ، وتعرف بنقد مصر . وأدركت الإسكندرية وأهلها لا يتعاملون إلا بها ،

---

(١) المسبحي من المؤرخين الكثيرين في العهد الفاطمي ، وقد توفي سنة ٤٢٠ هـ (١٠٣٩ م) . ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وإن كتابه المشار إليه هنا يقع في ست وعشرين ألف صفحة ، وأنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ماعدا الجزء الأربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، ماعدا اقتباسات مبعثرة في كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقرئزي . راجع حسن إبراهيم حسن ( الفاطميون في مصر ، ص ٨ ) .

(٢) الدراهم القطع - أو المقطعة - كانت كمدلولها اللفظي دراهم غير كاملة ، لأهاب جزء منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم تقبل في معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائماً ، وتسميها الدراهم الغلة . أما الدراهم المزايدة - وصحتها الزائدة - فهي التي كانت تريد عن الدراهم الجيدة في الحجم ، وليس في الوزن .

ويسمون بها الورق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها في مقدار الدرهم اختلافا لم ينضبط الى الآن .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بني أيوب على مملكتي مصر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . ففي ذي القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستائة أمر الكامل بضرب دراهم مستديرة ، وتقدم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتيق ، وهي التي يدعوها أهل مصر الورق . فهجر الناس الدراهم الورق ، وتركوا التعامل بها ، اذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكاملة - وهي التي أدركنا الناس يتعاملون بها - ثلثها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهماً من النحاس .

وراجت هذه الدراهم في بقية دولة بني أيوب ، ثم في أيام مواليم الأتراك بمصر والشام رواجاً حتى قل الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك . وكان الدرهم ثمانية عشرة خروبة ، والخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة . والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتنقص كل مائة مثقال شامي مثقالاً وربعا بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لا كان في المبيعات محقرات تفل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى تقدي الذهب والفضة يكون



بازاء تلك المحقرات ، لم يسم أبدا على وجه الدهر ساعة من  
نهار فيما عرف من أخبار الخليقة تقدأ ، لا ولا اقيم قط بمنزلة  
أحد النقيدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجالونه بازاء  
تلك المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام وعراقي العرب والعجم وفارس  
والروم في اول الدهر و آخره ملوك هذه الاقاليم ، لعظمتهم وشدة  
بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخنزوانة سلطانهم ، يجالون  
بازاء هذه المحقرات نحاسا يضربون اليسير منه قطعا صفارا تسميها  
العرب فلوسا (١) لشراء ذلك . ولا يكاد يوجد من  
هذه الفلوس الا النزر اليسير ، مع انها لم تقم أبدا في هذه الاقاليم  
بمنزلة أحد النقيدين قط وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل  
الأيوبي - بعد ان لم تكن - ان امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ،  
وهو اذ ذاك ابو الطاهر المحلى ، تستفتيه : « يحل شرب الماء أم  
لا ؟ » فقال : « يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء » فقالت :  
« ان السلطان ضرب هذه الدراهم ، واني اشتري القربة بنصف  
درهم منها ومعي درهم ، فيرد السقاء علي نصف درهم ورقا ،  
فكأنني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكر ابو  
الطاهر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك فأمر  
بضرب الفلوس .

---

( ١ ) ليس لفظ الفلوس - والمفرد فاس - عربي الاصل ، بل هو لفظ يوناني معرب .  
وقد أخذته اليونانية قبلا من اللفظ اللاتيني (follis) ، ومعناه كيس النقود ؛ وبدال  
مثل ذلك بصدد لفظ الدرهم ، فقد أخذته العرب من لفظ (diram) في الفارسية ، وهو  
يوناني الاصل ؛ وكذلك لفظ الدينار ، وأصله (denarius) في اللاتينية .

ولقد كان ببغداد ، التي أربت عمارتها على عامة الامصار ،  
 يجعل بازاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضح ذلك ما علقته  
 من رسالة الشيخ الرئيس أبي القاسم بن أبي زيد الى بعض اخوانه  
 يخبره بأخبار البلاد التي سلكها وماهي عليه ، وذلك عند سفره من  
 مصر وحصوله ببغداد ، في سنة بضع وأربعمائة . قال بعد صدر  
 طويل : اما الخبز فيبرز عجيته على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد  
 كثير من الذباب ، ثم يخزونه في تنانير قد أحميت بالدخان .  
 وبالبغون في تحفيف الرغفان ، ويتعاملون به في الاسواق ، ويقيمونه  
 مقام الدرهم في الانفاق ، وينتقدونه نقدا قد اصطالحوا عليه .  
 وجعلوا لذلك قانونا يرجعون اليه : فيردون المثلوم والمكرج (١) ،  
 كما يرد الدرهم الزائف والدينار المهرج (٢) ، ويشترى به  
 أكثر المأكولات والمشروبات ، ويدخلون به الحمامات ، ويأخذونه  
 التباذ والخمار ، ولا يرد البزاز ولا العطار . ولارغيف السميد على  
 غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم معلوم محرر ؛ ومع هذه  
 العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفا بقيراط (٣) . وكتبت من خط  
 حافظ المغرب محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه « جنة النحل »  
 وحيا المحل ، مانصه : « فأخرج لي احد هؤلاء التجار - يعني  
 تجارا رأيهم ببغداد لا رحل اليها - ورقة فيها خطوط بقلم

- 
- (١) المكرج من الخبز هو الذي فسد وعلته خضرة . ( محيط المحيط ) .  
 (٢) جاء في محيط المحيط ، أن « البهرج الباطل والردية » ، والدرهم الذي فضته  
 ردية ، فيكون الدينار المهرج مثل ذلك .  
 (٣) القيراط هنا تعد مقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من مستحدثات  
 الخليفة عبد الملك بن مروان .

الخطا (١) ، وذكر انها من ورق التوت فيها اين وُنعمة ، وان هذه الورقة اذا احتاج انسان في خان بالق (٢) من بلاد الصين خمسة دراهم دفعها فيها ، وان ملكها يختم لهم هذه الاوراق ، وينتفع بما يأخذ بدلا عنها ، انتهى (٣) .

واخبرني من لا اهتم انه شاهد في بعض مدن اقليم الصعيد اهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة ، وتسمى بمصر الودج ، كما يتعامل اهل مصر الآن بالفلوس . واخبرني ثقة ان ببعض بلاد الهند يشتري الكثير من المأكّل بالعفص والبلح . وادركت انا الناس من اهل ثغر اسكندرية وهم يحملون في مقابلة الخصرة .

---

(١) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد الصين ، وكانت عاصمتها جائق بالق ؛ ومن بلاد الخطا هذه كانت اغارات جنكز خان ومن وليه من خانات المغول . انظر القلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٧ ) .

(٢) كانت خان بالق عاصمة الصين ، وهي غير جائق بالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر القلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ ) .

(٣) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف ( تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ) هذا الورق وصفاً دقيقاً ، ونصه : « وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعاً .. ، وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت ، بياض موحدة وألف ولام مكور وشين معجم مسكن وتاء مملوءة ، وهو بمعنى الدينار عندنا . واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك ، ولا يمطى على ذلك اجرة ولا سواها ، لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار امير من كبار الامراء . واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرقه بالبالشتم ويشترى به ما اراد » .



والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك الى نحو السبعين والسبعمئة . وادركنا ريف مصر واهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبنخال الدقيق ، ويردء مشاق الكتان ، الى آخر هذه الحوادث . وكل هؤلاء انما يتخذون ما تقدم ذكره لشراء الامور الحقيمة فقط ، ولم يجعل احد منهم شيئاً من ذلك نقداً مخزون ، ولا يشتري به شيء جليل البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مر في ايام الكامل تتابع الملوك في ضربها حتى كثرت في الايدي . وما زالت العامة تتمتع فيها لما بداخلها من القطيع المخالفه للقطع التي يأمر السلطان بالتعامل بها . فتقدم الولاة بصلاح ذلك . وكانت الفلوس أولا تعد في الدرهم الكامل ثمانية وأربعون فلسا . ويقسم الفلوس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس ، يشتري بها ما يشتري بالفلوس ، فيحصل بذلك من الرفق لذوي الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتعمادي الامر على ذلك الى بعد الحسين والستائة من الهجرة . فسوّل بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة . وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه . وجعل كل فلس وزن مثقالا . والدرهم بعد أربعة وعشرين فلسا . فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة . لانه صار ما يشتري بدرهم هو ما كان قبل يشتري بنصف درهم . ثم توطنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم ابناء الموائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يشتري بها شيء من الامور الجليلة . وانما هي لنفقات البيوت ، ولاغراض

ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبنا ، واكثر الوزير فخر الدين  
عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشية السلطان  
وماليكه على الناس ، وطعموا في اخذ الاموال والبراطيل والحمايات ،  
وضربت الفلوس ، توقف الناس فيها لخفتها . فنودي في سنة  
خمس وتسعين وسبعمائة ان توزن بالميزان . وان يكون الفلوس  
زنة درهم . ثم نودي على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا  
أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولى محمود بن علي الاستادار  
أمر الاموال السلطانية ، شره الى الفوائد وتحصيل الاموال ، فكان  
بما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس ؛ فبعث الى بلاد فرنجة لطلب  
النحاس الاحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام  
ضرب الفلوس بها مدة أيامه ، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل  
الفلوس . فكثر الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت  
رواجا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم  
لامرين : أخدهما عدم ضربها ألبتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس  
منها لا يتخاذه حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي  
الترف ، وتألقهم في المباهاة بفاخر الزي وجليل الشارة . ووجد  
مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، بعد ان كان لا يوجد مع كل  
أحد ، لكثرة ما كان يخرج الظاهر برقوق في الانعام على أمراء  
الدولة ورجالها ، وفي نفقات الحروب والاسفار ، وفي الصلات زمن  
الغلاء . فمات الظاهر والناس ثلاثة نقود اكثرها الفلوس ، وهو

النقد الرابع الغالب ، والثاني الذهب وهو أقل وجدانا من الفلوس ،  
وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها ، وكان يعطي في  
الدينار الذهب منها الى ثلاثين درهماً . ثم كثر الذهب بأيدي الناس  
حتى صار مع أقل السوقه ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة  
بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الاعمال كلها تنسب الى الفلوس .  
خاصة . وبلغ الذهب كل مثقال منه الى مائة وخمسين من الفلوس ،  
والفضة كل زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس .  
التي كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلساً ، وبلغ المثقال من  
الذهب بشعر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ، فدهى الناس  
بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الاقوات ، وتعذر  
وجود المظلوبات لاختلاف النقود ، وانه ليخشى من تمامي ذلك ان  
يحول حال أهل الاقليم ، واذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له  
وما لهم من دونه من وال .





## فصل في ذكر أقسام الناس واصنافهم

. وبيان حمل من أموالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه اتي لا تنام ، وركنه الذي لا يرام ،  
ان الناس بأقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام : القسم الاول أهل  
الدولة ، والقسم الثاني أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من  
ذوي الرفاهية ، والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من  
التجار ، ويقال لهم أصحاب البر ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ،  
وهو السوق ؛ والقسم الرابع أهل الفلح ، وهم أهل الزراعات  
والحرث ، سكان القرى والريف ، والقسم الخامس الفقراء ، وهم  
جل الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ،  
والقسم السادس أرباب الصنائع والاجراء أصحاب المهن ، والقسم  
السابع ذوو الحاجة والمسكنه ، وهم السوئال الذين يتكفون الناس  
ويعيشون منهم .

فأما القسم الاول ، وهم أهل الدولة ، فخالهم في هذه  
الخن على ما يبدو لهم . ولما لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال  
الوجود له ، ان الاموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه  
الخن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الاراضي ، فان الارض  
التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين الف  
درهم صار الآن خراجها مائة ألف درهم . وهذا الظن ليس  
بصحيح ، بل قلت أموالهم بالنسبة الى ما كانت عليه أموال امثالهم  
من قبل : وبيان ذلك ان العشرين الف درهم فيما سلف كانت

مالها ينفق منها فيما أحب واختار ، ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهي قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن انما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوس ، هي قيمة ستمائة وستة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه في اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوي العالم من الخاصة والعامة بمعرفة تفاوت ما بين سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبينا ذلك ؛ ولا بد من الاماع بطرف منه ان شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ، ونصحوا أنفسهم ، أخلصوا أنفسهم لم ينلهم ربح ألبته بزيادة الاطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن ، بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبس مباشرهم لنيلهم ما يحبون من أعراضهم ، ولا يحقق المكر السيء الا بأهله .

واما القسم الثاني ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فان التاجر اذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم في بضاعته ، فانما يتعوض عنها فلوسا أو عشرين مثقالا من الذهب ، ويحتاج الى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤوته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أولا يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا ، انها تقني عنه في كلفته اكثر مما تقني عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير .

غالباً يسلب لغاوته يزعم أنه استفاد ، وهو في الحقيقة انما خسر ،  
ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته  
التنفقات ، وأتلفة اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظن ، وكذب  
ما كان يزعم ، ومن يضل الله فما له من هاد .

وأما القسم الثالث ، وهم اصحاب البر وأرباب المعاش ،  
فانهم في هذه المحن يعيشون بما يتحصل لهم من الربح ، فان أحدهم  
لا يقنع من الفوائد الا بالكثير جداً ، وهو بغير ساعات من يومه  
ينفق ما اكتسبه فيما لا بد له منه من الكلف ، وحسبه الا  
يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الاول .

على أنني راض بأن أحمل الهوى وأخلص منه لا علي ولا ليا

وأما القسم الرابع ، وهم أصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم  
لما قدمناه من شدة السنين وتوالي المحن بقله ري الاراضي . وفيهم من ارى ،  
وهم الذين ارتوت اراضيهم في سني المحل فنالوا من زراعتها أموالاً جزيلة  
عاشوا بها هذه الازمنة ؛ على أن فيهم من عظمت ثروته ،  
ونفخت نعمته ، ونال ما أربى على مراده وزاد على ما أمثله ، والله  
يقبض ويبسط واليه ترجعون .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ،  
ومن يلحق بهم من الشهود (١) ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن

---

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو في مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذي كان عمله  
أن يشهد بتملكات الديوان المستخدم به نفياً وإثباتاً ، وهو أحد الذين جمعهم الفقهني  
(صبيح الاعشى ، ج ٥ . ص ٤٦٦) تحت باب كتاب الاموال . انظر ايضاً المقرئ  
(كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .



شبابهم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين  
ميت أو مشتبه الموت ، لسوء ما حل بهم . فإن أحدهم إذا أته  
مائة درهم مثلا فإن ما يأخذ عنها فلوسا أو ثلثي مثقال ينفق ذلك .  
فما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من الفضة . فلحقهم من  
آجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم ، وما أصابكم من  
مصيبة فما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء والجمالين  
والخدم والسواس والحاكمة والبنانة والفعلة ونحوهم ، فإن أجرتهم  
تضاعفت تضاعفا كثيرا . إلا أنه لم يبق منهم إلا القليل لموت .  
أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء .  
ولله عاقبة الأمور .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، فقبي  
معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لا يسأل  
عما يفعل وهم يسألون .



## فصل في ذكر نيز من أسعار هذا الزمن

### واراد طرف من أقيار هذه المحن

اعلم أسعدك الله مسعادة الابد ، وآناك فوز السرمد ، أن  
الذي استقر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه في النقد الفلوس خاصة ،  
ويجعلونها عوضا عن المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع  
المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها في خراج الأرضين وعشور  
أموال التجارة ، وعامة مجابي السلطان ، ويصيرونها قيا عن الأعمال  
جليلا وجقيرها ، لا نقد لهم سواها ولا مال الا اياها ، على أن كل  
قنطار منها وهو مائة رطل مصرية بستائة درهم نقداً ، حسابا عن كل  
رطل ، وهو زنة مائة وأربعة وأربعون درهما وزناً ، ستة دراهم نقداً ، وعن  
كل درهم منها أوقيتان زنتها أربعة وعشرون درهما - ؛ بدعة أحدثوها  
وبلية ابتدعوها لا أصل لها في ملة نبوية ، ولا مستند لقطعها عن  
طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها في الاقتداء بفعل أحد من غير ،  
ولا ائتناسه بقول واحد من البشر ، سوى شيء نشأ عنه ذهاب  
بهجة الدنيا وزوال زينتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ،  
ومصير الكافة الى القلة ، وشمول الفاقة للجمهور مع الله ، ليقضي  
الله امراً كان مفعولا .

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربعا كل  
مثقال منه الى مائة وخمسين درهما من الفوس ، وبلغ بشعر الاسكندرية  
كل مثقال الى ثلاثمائة درهم فلوسا . وبلغت دراهم المعاملة كل زنة  
حرم منها خمسة دراهم فلوسا . وانتهى الأردب من القمح الى أربعائة

وخمسين فلوساً غير الكلفة : وهي عن السمرة (١) عشرة دراهم ،  
والحمولة سبعة دراهم ، والغريبة ثلاثة دراهم ، وأجرة الطحن  
ثلاثون درهماً ، فذلك خمسون درهماً ؛ ويتحصل عن الأردب قمحاً  
تقريباً خمس وفيات فقط ، وينقص منه سدسه غلتاً ، فإذا لا يتباً  
كل أردب إلا من حساب ستمائة درهم فلوساً . وبلغ كل أردب من الشعير  
والفول ما يشيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف ، والأردب من  
البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد  
من البقر بمائة مثقال من الذهب - عنها خمسة عشر ألف درهم من  
الفلوس - ، والرطل الواحد من اللحم البقري النقي يسبعة دراهم  
فلوساً ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهماً ،  
والطائر الواحد من الدجاج من مائة درهم ، الطائر الواحد منها  
إلى عشرين درهماً فلوساً ، والطائر الواحد من الأوز من مائتي  
درهم كل طائر منها إلى خمسين درهماً فلوساً ، والرأس الواحد من  
الغنم الضأن بما ناف عن ألفي درهم فلوساً . وأبيع الجمل بسبعة  
آلاف فلوساً ، والقذح الواحد من لب اليقطين بمائة درهم وعشرين  
درهماً فلوساً ، والقذح من الأرز بخمسة عشر درهماً فلوساً ،  
والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوساً ، وكل

(١) قدس الميرزي (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٨٩) قيمة السمرة  
عامة بأقل من هذا ، وذكر أن السلطان الملك الناصر محمد ألغى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م)  
ما يسمى باسم نصف السمرة ، ونصه : « وما أبطل أيضاً نصف السمرة ، وهو عبارة  
عن أن من باع شيئاً من الأشياء فإنه يمطي أجرة الدلال على ما تقرر من قديم ، عن  
كل مائة درهم درهمين . فلما ولي ناصر الدين ابن الشيخ الوزارة قرر على كل دلال من  
دلاله درهماً من كل درهمين ، فصار الدلال يعمل معدله ويحتهد حتى ينال عادته ، وتصير  
الغرامة على البائع ؛ فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يثابروا ، حتى أبطل ذلك السلطان » .



قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، وكل قدح من بذر  
اللفت ثلاثمائة درهم فلوساً ، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتي  
درهم فلوساً ، والبطيخة الواحدة في أوان البطيخ بعشرين درهماً فلوساً ، وكل  
رطل من العنب في أوانه بأربعة دراهم فلوساً . وكل قنطار من القرع بمائة  
درهم فلوساً ، والسكر كل رطل الى سبعين درهماً فلوساً ، وزيت الزيتون  
كل قنطار منه بخسمائة وخمسين درهماً فلوساً ، واشوب القطن بألف وخمسمائة  
درهم فلوساً ، والأذراع الواحد من ثياب الكتان الذي لم يقصر بيضعة عشر  
درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوساً ،  
والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوساً والرطل الواحد من الكتان  
الذي لم يمشق بعشرين درهماً فلوساً .

وبلغ بالاسكندرية وتروجة كل قدح واحد من القمح الى  
أربعين درهماً فلوساً ، ومن الشعير ثلاثين درهماً ، والرطل من  
الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهماً فلوساً ،  
والطائر المتوسط من الدجاج بيضعة وخمسين درهماً فلوساً ، والبيضة الواحدة  
من بيض الدجاج بدرهمين فلوساً ، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوساً .  
وبلغ كل قدح من بذر الرحلة بالقاهرة الى ستين درهماً فلوساً  
وسبعين ، والرطل الواحد من الكثرى الى بيضعة وخمسين درهماً ، والقنطار  
من الشيرخشك (١) الى ثلاثين ألف درهم فلوساً ، والقنطار من  
الترنجين (٢) الى خمسة عشر ألف درهم فلوساً ، والزهرة الواحدة

(١) نوع من المن او البلسم ، ولعل المقصود به نوع من الادوية او التريقات  
المستعملة في تلك المصور .

(٢) الترنجين - ويقال الترنجيل ايضاً - لفظ فارسي الاصل ، وهو تولا عن  
محيط المحيط ، « طل اكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، واكثر وقوعه على  
الحاح ( كذا ) ، ويجمع كالم ، وأجوده الابيض ؛ وهو فارسي ، معناه على  
رطب ، وهو في الخواص قريب من خيار الشبر » .

من النيلوفر (١) الى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة الى درهم  
فلوسا ونصف . وأبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا ،  
وأبيع في تركة ملوطتان (٢) غسيلتان من قطن بألفي درهم ومائتي  
درهم وأربعين درهما فلوسا ، وبقيه المبيعات بهذه النسبة . فمن  
نظر الى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت  
الا شيئاً يسيراً ، وأما باعتبار ما دهي الناس من كثرة الفلوس  
وأمر لا أشنع من ذكره ، ولا أفظع من هوله ، فسدت به  
الامور ، واختلت به الاحوال ، وآل أمر الناس بسببه الى  
العدم والزوال ، وأشرف من أجله الاقليم على الدمار والاضمحلال ،  
ولكن الله يفعل ما يشاء .



---

(١) النيلوفر لفظ أعجمي - ويقال النيلوفر ايضاً - وهو ضرب من الرياحين ،  
ينبت في المياه الراكدة ، له اصل كالجزر ، وساق املس يطول بحسب عمق الماء ، فاذا  
ساوى سطحه الماء اوراق وأزهر ، واذا بلغ يسقط عن رأسه ثمر داخله بزر اسود  
(محيط المحيط) .

(٢) الملوطة - والجمع ملايط وملوطات - كلمة يونانية الاصل ، وقد تسربت الى  
العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهي الجبة تلبس فوق الفرجية ، او قميص واسع  
الاكمام ، وكان من ملابس الممالك بمصر .

## فصل فيما ينزل عن العباد لقذا الداء

### ويقوم لمرض الزمان مقام الداء

- واذ قد تقدم من القول بيان الأسباب التي حصلت منها .  
هذه المحن ، فبقي ان يتعرف من فتق الله ذهنه ، وأزال غشاء  
بصره ، كيف العمل في ازالة ما بالناس من هذه البليات ، تعود  
أحوالهم الى مثل ما كانت عليه من قبل . فنقول : اعلم أرشدك  
الله الى صلاح نفسك ، وألهمك مراشد أبناء جنسك ، أن النقود  
المعتبرة شرعا وعقلا وعادة انما هي الذهب والفضة فقط ، وما عداها  
لا يصلح أن يكون نقدا . وكذلك لا يستقيم أمر الناس الا بحملهم  
على الامر الطبيعي الشرعي في ذلك ، وهو تعاملهم في أئمان مبيعاتهم  
وإعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب لا غير ، وذلك يسير على من  
يسره الله له . وهو ان الفضة الخالصة - التي لم تضرب ولم تغش -  
سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار  
الضرب في ثمن نحاس ، ومكس للسلطان ، وثمان حطب ، وأجرة صنّاع  
ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - الى ربع دينار . فتصير  
بهذا العمل وزن مائة وخمسين درهما معااملة ، عنها من الذهب كما  
مر آنفا خمسة مثاقيل وربع مثقال . فبحكم ذلك يكون صرف كل  
مثقال من الذهب المحتوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعااملة ،  
والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الاحمر  
المضروب قطعا والمسمي فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلاث رطل ،  
حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهما فلوسا ، وهو صرف الدينار



بالفلوس لعهْدُئذ .

فاذا وفق الله تعالى من اليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك  
القدر في ضرب الفضة المعاملة ، فانه يؤول أمر الناس ان شاء  
الله تعالى الى زوال هذا الفساد ، وعودهم الى رجوع أسعار  
المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فانه تبين  
كما ذكر ان المتقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهما من  
الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهما من الفضة ثلاثة  
وعشرون رطلا وثلاث رطل من الفلوس التي تعد في كل درهم من  
الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلسا ، تصرف في مخبرات  
المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الأسعار ، وعمما  
قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها أواني ؛ وفي ذلك من صلاح  
الامور واتساع الأجوال ، ووفور النعم وزيادة الرفق ، مالا حد  
له ، والله يعلم وانتم لا تعلمون .



## فصل في بيان محاسن هذا التدبير

### العائر نفعه على الجرم الفقير

اعلم جملتك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعاييب ، أن من ملكته العوائد ، واسترقت المألوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ماعهد ، ولم يتراء الى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فانه يقول : « لا فائدة في اتباب فكرك واطالة كدك ، وتضريب رأي نفسك ، وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى الى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شيء من حالهما ، بغير زيادة في سعرهما ولا نقصان منه أبته » فنقول : صدق الله العظيم حيث قال : هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، فانه لاشك ان فيما ذكرنا فائدتين جليلتين : احدهما رجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من قبل هذه الحن في أمور الأسعار وأحوال المبيعات ، والفائدة الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأحوال والرقة والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه الحن . ولعمري لا يجهل قدر هاتين الفائدتين الجليلتين ، ويجهد حق هاتين النعمتين العظيمتين ، من له أقل حظ من تمييز ، وأثر نزر من شعور ، الا من قصد ان يخون عهد الله وإمانته فيما استرعاه من أمور عبادته ، باظهار الفساد واهلاك العباد ، والله لا يهدي كيد الخائنين . فأقول وبالله استعين فهو المعين :

وما فاتني نصركم باللسان إذا هو قد فاتني باليد .  
اعلم وفقك الله الى الاصغاء الى الحق ، وألهمك نصيحة الخلق ،  
انه قد تبين بما تقدم ان الحال في فساد الأمور انما هو سوء التدبير لا غلاء  
الاسعار . فلو وفق الله من اسند اليه امر عبادته حتى رد المعاملات  
الى ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع ،  
وعوض الاعمال كلها الى الدينار - أو الى ما حدث بعد ذلك من  
المعاملة بالفضة المضروبة ، ورد قيم الاعمال وأثمان المبيعات الى الدرهم ، لكان  
في ذلك غياث الامة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار .  
وبيان ذلك ان النقد اذا عاد الى ما كان عليه أولا ، وصار  
من يأتيه مال من خراج ارض ، او اجرة عقار ، او معلوم سلطان ،  
أو من وقف أو قيمة عمل ، فانما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب  
ما يراه من يلي من امور العامة . فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج  
اليه من مأكل ومشروب أو ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا  
الآن من اختلاف الاحوال ، اذا عمل ذلك لا يجد من صار اليه  
شيء من النقيدين على ما تقرر غنياً ألبتة ، لان الاسعار حينئذ اذا  
نسبت الى الدرهم او الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا  
نعهد قبل هذه المحن ألبتة ، الا اشياء معدودة سبب غلائها احد  
أمرين : الاول فساد نظر من اسند اليه النظر في ذلك ، وجهله  
بسياسة الأمور ، وهو الاكثر في الغالب ؛ والثاني الجائحة التي  
أصابته ذلك الشيء حتى قل ، كما حصل في لحوم الابقار بالموت  
الذريع الذي نذل بها في سنة ثمان وثمانمائة (١) ، وما حصل في

(١) هنا دليل مادي للبرهان على أن هذا الكتاب كتب في سنة ٨٠٨ .



السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره في سنتي سبع وثمان وثمانمائة ، وهذا يسير بالنسبة الى الاول .

ومع ذلك فلو وُجد من أوتي توفيقاً وألهم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال في هذه الحن ، فان المال الواصل الي كل احد من خراج او غيره ، انما هو فلوس منسوبة الى الارطال كما تقدم . والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الارضين انما ينسب الى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج في الاقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدري كل ذي حس ، وان بلغ في الجهل الغاية من العبادة ، ان المال انما يؤخذ غالباً عن خراج الاراضي ، أو اثمان المبيعات او قيم الاعمال ، او من وجوه البر والصلات ، وانه لا بد وان يصرف في الأمور الحاجة وسائر الأغراض البشرية ، اما على وجه الاقتصاد ، او في سبيل السرف والتبذير . فاذا صار الى احد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وأنفقه في سبيل من سبل اغراضه ، فانه يجد من الغبن مالا غاية وراءه .

ويان ذلك ان السلطان اذا وصل الى ديوانه ستون الف درهم من الفلوس ، فانما يقبض منها متولي ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، او ذهباً بحسابه . فان كان مثلاً انما وردت الي ديوان الوزارة ، فان الوزير لا يحتاج اليه من اللحوم السلطانية ، يشتري بهذه الستين الف درهم التي وزنها مائة قنطار من الفلوس ،

وعنها من الذهب بحسابه ، ما زنته من اللحم ستة وستون قنطاراً  
وثلث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم . وقبل هذه المحن كان  
يشترى بالستين الف درهم اثف قنطار وخمسمائة . قنطار من اللحم ، حساباً  
عن كل قنطار اربعين درهماً ، وفرق عظيم ، وغبن فاحش ، ما بين الأول  
والثاني . واعتبر ذلك في سائر الاموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتترسل  
الى اموال الامراء ، ثم الى من دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء  
والقضاة واعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فانك تجد مثلاً  
الواحد من اهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة  
درهم ، حساباً عن كل يوم عشرة دراهم ، فانه كان قبل هذه  
المحن اذا اراد النفقة على عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم  
الفضة مثلاً ثلاثة ارطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين . وتوابلها  
مثلاً درهمين . ويقضي غداء ولده واهله ومن عساه يخدمه بأربعة  
دراهم . واليوم انما تصير اليه العشرة فلوساً زيتاً عشرون أوقية ،  
فاذا اراد ان يشترى ثلاثة ارطال لحم فانما يأخذها بسبعة وعشرين  
درهماً فلوساً . ويصرف في توابلها وما يصلح شأنها على الحالة  
الوسطى عشرة دراهم . فلا يتأتى له غداء ولده وعبالاته الا بسبعة  
وثلاثين درهماً فلوساً . وأنيّ يستطيع من متحصله عشرة ان ينفق  
سبعة وثلاثين في غداء واحد ؟ سوى ما يحتاج اليه من زيت وماء  
وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة وغير ذلك ، مما يطول سرده  
ويكفي فيه تساوي العالم من الحاضرين بعرفته . فهذا هو سبب  
زوال النعم التي كانت بمصر ، وتلاشي الاحوال بها ، وذهاب الرِّيفه ،  
وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من اسند اليه امور العباد الى رد النقود  
على ما كانت عليه اولا ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم اذا  
قبضها فضة رآها على حكم اسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه .  
فان الغداء الذي قلنا ان قيمته الآن سبعة وثلاثون درهما من  
الفلوس ، يُدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة  
المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من  
الفلوس ، التي زنتها عشرة اواق . فاذن ليس بالناس غلاء . انما  
نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق  
ويبتليهم بالقلة والذلة ، جزاءً بما كسبت ايديهم وليذيقهم بعض  
الذي عملوا ولعلمهم يرجعون .

وهذان المثالان فيها كفاية لمن ازال الله الطمع عن قلبه ،  
وهده الى اغاثة العباد وعمارة البلاد ، والله الامر من قبل  
ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تبسر لي ترتيب هذه المقالة ،  
وتهذيبها في ليلة واحدة من ليالي المحرم سنة ثمان وثمانمائة . والله  
يهدي من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لاني بعده .  
ووافق الفراغ من تسويدها في اليوم التاسع عشر من  
شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ ، على يد افقر العباد محمد الشهير  
بالقطري ، امام جامع الوزير وخطيه ، ينذر جدة المحروس .







# منشورات د. ر. بن. الدين

- اصول الحرية روجيه غارودي بدر الدين السباعي
- دور الفرد في التاريخ بايخانوف احسان سر كيس
- الصين في طريق الاشتراكية عن الصينية { بدر الدين السباعي  
تجاح ساعاتي سباعي
- اغانة الأمة بكشف النعمة تقي الدين احمد المقريني

## فرياً

- حق الشعوب بتقرير مصيرها لينين
- حياة مملة تشيخوب
- مخاطر ازمة ومخاطر حرب هنري كلود
- موجز الاقتصاد السياسي أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي
- الفن والحياة الاجتماعية بليخانوف
- دراسة في النقد الماركسي اوغوست كورنو



قريباً :

## مخاطر ازمة ومخاطر حرب

هنري كلاود

... ليس مديح الرأسمالية شيئاً جديداً . انه قديم قدم الرأسمالية ذاتها . إلا أن هذا المديح يصبح مدحاً للأجرام ومشاركة به ، عندما تغدو الرأسمالية عاجزة عن الاستغناء عن الحرب ، عجز المدمن على المورفين عن تركه . لان الحرب والاعداد لها هما اللذان يضمنان للرأسمالية الحدّ الأعظم من الأرباح . ان كل مما حكة لا تغير شيئاً من ارتباط القضايا الاقتصادية بقضية الحرب والسلم . كما ان كل نظرية لا يمكن وضعها خارج نطاق الحرب والسلم او فوقها . وقد اصبحت الاقتصاد السياسي في خضم المعركة الدائرة بين قوى السلم وقوى الحرب . فعندما يقول الحقيقة يعمل في سبيل السلم . وعندما يشوهها يضع العراقيل امامه . ان الاقتصادي لا يستطيع السماح لنفسه بأن يكون سطحيّاً بعيداً عن حقائق الامور ، دون خطر تلطيخ يده بالدماء . وايسر الاعمال الفكرية مجرد ألعيب لا تؤذي ولا تفيد . ففي هذه المرحلة من تاريخ العالم ، حيث تتكشف دنيا الاقلام عن انسانية جديدة وسط الاضطرابات العنيفة ، لا يمكن المثقف ان يكون راضي الفكر ، مرتاح الضمير ، الا اذا شددت مع الوطنيين الآخرين جميعاً ، الى جانب الطبقة العاملة التي هي الاولى في الحركة الوطنية والديموقراطية .

Bibliotheca Alexandrina



0654516



١٧

الثلث ١٢٥ قرشاً سورياً او مايعادلها